الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

دراسات وملاحظات اقتصادية لبنانية للفصل الاول لعام ١٩٩٤

يافي إخوان وشركاهم
قسم الاستشارات الادارية

دراسات وملاحظات
اقتصادية لبنانية
للفصل الاول لعام ١٩٩٤

صادر في بيروت ١٥/ ٤/١٩٩٤

فهرس عام

الصفحة

كانون ثاني ١٩٩٤

- دراسة السوق الشرق أوسطية ١ / ٥
- ملاحظات اقتصادية ٦ / ٨

شباط ١٩٩٤

- دراسة النمو والتنمية والتنمية المتوازية ٩ / ١١
- ملاحظات اقتصادية ١٢ / ٢٠

آذار ١٩٩٤

- دراسة ملف النفط ٢١ / ٢٨
- ملاحظات اقتصادية ٢٩ / ٣٦

فهـــــــــــرس عـــــــــــام

الصفحـــــــة

كـانـــون ثـانـــي ١٩٩٤

- دراســـة الســـوق الشرق أوسطية ١ / ٥

- مـلاحظـــــــات اقـتصاديـــــــة ٦ / ٨

دراسة السوق الشرق اوسطية

- الركائز والجذور التاريخية، الدلالات والاحتمالات

يبدو ان النظام الاقليمي الجديد: السوق الشرق اوسطية ستتألف من التكنولوجيا الاسرائيلية واليد العاملة المصرية والثروة العائمة التركية. اما النفط العربي الخليجي فسيكون الوقود الاساسي لانجاح هذه السوق وتأمين استمرارها. وقد اشار شمعون بيريز عشية مؤتمر مدريد ان هذه المعادلة هي الأساس لحكم الشرق الاوسط.

وهذه السوق كمشروع تضرب جذورها التاريخية في ادبيات الحركة الصهيونية منذ تأسيسها. فتيودور هرتزل كان يحلم بكومنولث عربي-يهودي. كما ان ايبان وزير خارجية اسرائيل في خطابه في مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣ اعلن ان " الضمانة الاساسية لاي سلام تكمن في انشاء شبكة من العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاقطار العربية."

والمشروع الذي يعمل له عبر التطبيع افراديا يقوم على ثلاثة مستويات:

١) تجمع اقتصادي ثلاثي بين "اسرائيل" والكيان الفلسطيني(غزه - اريحا) والاردن (لنتذكر بهذا الصدد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا واللكسمبورغ).

٢) منطقة للتبادل التجاري الحر بين المثلث الآنف الذكر ومصر وسوريا ولبنان ويبدو ان التحضير له سينتهي عام ٢٠١٠.

٣) منظومة للتعاون الاقتصادي تضم اليها مجلس التعاون الخليجي.

كما في هذه السوق مشاريع للربط الاقليمي بحيث يتم نقل الطاقة بالانابيب عبر ميناء حيفا بدلا من قناة السويس. وفي المجال السياحي هناك مشروع ريفييرا البحر الاحمر وغيرهما. اما في الزراعه فسيعمم نموذج التعاون الاسرائيلي المصري. وفي موضوع البنى التحتيه فستنشأ شبكة من الاوتسترادات وسكك الحديد مركزها في اسرائيل، وشبكة كهربائية تمتد من جنوب تركيا الى سائر دول الشرق المتوسطي. اما في موضوع المياه فهناك عودة لمشروع جونسون لاقتسام مياه نهر الاردن وانابيب السلام لنقل المياه من تركيا الى السعودية واسرائيل بتمويل خارجي (لتفاصيل هذا المشروع العائي - الكهربائي انظر الدراسة بعنوان من الاسس الاقتصاديه للسوق الشرق - اوسطية : انابيب المياه للسلام صفحة ٣).

لكن من المحتمل ، شبه المؤكد على ما يبدو لنا، ان ينضم العراق الى سوريا ولبنان فيكتمل بعلاقتهم بالاردن الهلال الخصيب الذي شغل ساحة السياسه العربيه فترة من الزمن ، مع العلم انه مشروع سياسي اقتصادي واقتصادي - سياسي كأي مشروع اخر . كما سيشكل هذا الهلال المنطلق الاقتصادي عبر المثلث في الوارد في المستوى (١) بالاضافة الى الخليج. وهذا ما يتجلي بوضوح في المستوى(٢) للسوق الشرق اوسطية.

كأني هنا تجاه قطف ثمار السوق العربيه المشتركه التي لم تنضج خلال حوالي نصف قرن من الزمن ، لكنها نضجت واينعت اليوم وستقطف ثمارها في اطار السوق الشرق - اوسطيه حيث ستكون اسرائيل المركز والدول العربيه الاطراف ليس الا .

ويلاحظ في هذا المشروع ان مفرداته هي مفردات السوق العربيه المشتركه التي لم تنجح في التوصل الى التكامل الاقتصادي فالقومي والوحده العربية .

ولذلك فهم يتحدثون اليوم عن موت فكرة الوحده العربيه في حين يستعملون منطقها لتبرير التكامل الشرق اوسطي .

كما لا بد من التنبيه الى ان هذا المشروع الشرق اوسطي ليس وليد الساعه او التسويه المطروحه الان ، بل وصلنا اليه اليوم عبر كل ما شهدنا من احداث ترمي الى الحاق الهزائم بالعرب وتدمير قدراتهم وطاقاتهم ومنعهم من تنميه اقتصادهم .

هذا كما ان التمهيد لهذا المشروع جرى في اطار تسفيه الفكر القومي والتحرري وحتى العمل على الغاء العروبه والاسلام وذكرياتنا التاريخيه واحلال الجغرافيا الاقليمية مكانها واعطاء الصداره للسلام والانسانيه في اطار هذا المشروع .

كما ان المشروع يرمي الى الغاء ميزات لبنان الاقتصاديه والسياسيه والحضاريه والديمقراطيه كي لا يعود بمقدوره منافسة اسرائيل . ويكفي للتدليل على ذلك تذكر الاحداث التي شهدتها الساحه اللبنانيه .

ومع ذلك فيجب ان لا نفقد الامل اذ ان الولايات المتحدة تعاني مشاكل داخلية لا حصر لها وخارجية، سيما في اوروبا، لاتعد ولا تحصى . وهي في ترتيبها النظام العالمي الجديد ، ترى تمويل مشاريع الشرق الاوسط من اموال نفط الخليج . كما تنبغي الاشارة الى ان الخريطة الجيو اقتصادية للمنطقة عبر السوق الشرق اوسطية تعطي الهيمنة لاسرائيل المركز، وعبرها تأمين مصالح الولايات المتحدة بشكل رئيسي واوروبا الفدرالية ، بشكل ثانوي هو اقرب الى فتات المائدة ، في وقت تعاني اوروبا الفدرالية العديد من المشاكل وترى في السوق الشرق اوسطية متنفسا لازمتها المتنامية ، والتي لا تقارن بأزمة ١٩٣٠ - ١٩٣٢ . فالبطالة تتزايد في " اوروبا مايستريخت "

بشكل فظيع ، اذ فيها اليوم حوالي ٢٥ مليون عاطل عن العمل وسيصبحون ٣٥ مليون في العام ٢٠٠٠ . كما ان دول هذه الفدرالية الاوروبية ترى لنفسها الاحقية والافضلية على الولايات المتحدة ، استنادا الى علاقاتها التاريخية السابقة بمنطقة الشرق الاوسط على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية .

لذلك بأمكان البلدان العربية ، اذا ما عادت الى رشدها وعملت على تجسيد السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية، ولو بمشاريع في مختلف الانشطة الاقتصادية ، بأمكان البلدان العربية هذه التكتل فتصل الى موقع افضل مما يرسم لها في السوق الشرق اوسطية (اطراف بالنسبة لاسرائيل المركز) ، وذلك عبر الأفادة من التناقض القائم والذي سيتزايد مع الزمن ، بين الولايات المتحدة واوروبا الفدرالية ، بالاضافة بالطبع الى التناقض بين الولايات المتحدة والشرق الاقصى ، حيث اليابان والعملاق الكبير بشكل خاص الصين .

- الاسس الاقتصادية للسوق الشرق اوسطية: انابيب المياه للسلام

ان مشروع "انابيب السلام" بنظر تركيا يهدف الى بيع المياه لدول المشرق العربي واسرائيل . فقد لوح المسؤلون الاتراك اكثر من مرة الى مبادلة المياه " التركية " بالنفط العربي .

وآخر هذه التلميحات اتى على لسان رئيس الحكومة التركية السابق سليمان ديميريل في ٢٤ تموز ١٩٩٢ ، عندما قال " ان المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها، ونحن لا نقول لهم اننا نريد مشاركتهم نفطهم، كما اننا لا نريد مشاركتهم مياهنا" .

فانقره تستخدم هنا المياه كسلاح استراتيجي بالرغم من نفيها لذلك . وهي تستعجل انجاز سد اتاتورك الذي تستطيع بواسطته، اكثر من غيره ، التحكم بتدفق المياه عبر الحدود السورية - التركية. وهي تريد التوصل مع الجانبين السوري والعراقي الى اتفاقية دائمة ، لاقتسام المياه انطلاقا من مقولة المياه مقابل النفط والمياه مقابل السياسة. (موضوع الاكراد ووقف مساندتهم) .

وتجدر الاشارة بهذه المناسبة الى قول طورغون اوزال " لو لا الحرب العراقية - الايرانية لما كان لمشروع " غاب " وخصوصا سد " اتاتورك " ان يبصر النور . كذلك كان ضرب العراق ، بعد احتلال الكويت ، بمثابة عناية الهية ساعدتنا " . وبالتالي فمصائب قوم عند قوم فوائد .

الواقع انه مع البدء ببناء سد اتاتورك على نهر الفرات تبرعمت فكرة الاستغلال التجاري للمياه على غرار ما يحصل بالمتاجرة بالنفط والحديد والذهب والقطن . وبالتالي فقد تبلورت لدى الاتراك امكانية بيع المياه التي تفيض عن حاجاتهم الى الدول التي تعاني من قلة في المياه الصالحة للشرب وللخدمة ، وبشكل خاص السعودية ودول الخليج

وبالتالي فقد شملت الخطة التركية المقترحة لهذا الغرض مد خطين من الانابيب: الاول غربي بطول ٢٦٥٠ كلم ، وقطره ما بين ٣ و ٤ امتار فيضخ كمية من المياه تقدر بمعدل ٣,٥ مليون م٣ في اليوم . وذلك بواسطة محطات ضخ يتم بناؤها من اجل رفع المياه الى المناطق الجبلية . كذلك لحظر بناء محطات توليد كهرمائية على هذا الانبوب ، وذلك لأجل تزويد محطات الضخ بالطاقة الكهربائية . ويمتد هذا الخط من نهر سيحان الى مكه وجده عبر سوريا والاردن (انظر الجدول رقم -١- في اخر الدراسه) .

هذا كما هو مقسم الى خطين كما يتضح من الجدول رقم -١- . الخط الاول يتجه نحو عمان مرورا ببعض المدن السوريه كحلب ، حماه ، حمص ، ودمشق؛ والثاني مواز للاول ويتجه نحو بعض المدن في المملكه العربيه السعوديه كمدينة تبوك، المدينه المنوره، ينبع ومكه المكرمه وجده.

اما الخط الثاني - الانبوب الشرقي او خط الخليج فهو بطول ٣٩٠٠ كلم ، ونفس قطر السابق ويضخ منه بمعدل ٢,٥ مليون م٣ يوميا : وهو يقضي بمد المياه الى مدينة الكويت ، والدمام ، والخبر والحقوق في السعوديه ، والمنامه في البحرين ، والدوحه في قطر ، وامارات ابو ظبي في الشارقه ، رأس الخيمة الفجيرة عمان وام القيوان في الامارات العربية المتحدة ومسقط/الفجيرة.(انظر الجدول رقم - ٢ - في آخر الدراسه) .

وخطة الانابيب هذه قد اعدت ليبدأ التنفيذ بها عام ١٩٨٦ وينتهي خلال ٨ الى ١٠ سنوات ، بكلفة تقدر بحوالي ٢١ مليار دولار ، على ان تبلغ كلفة المتر المكعب الواحد من المياه ٠,٨٧ دولار من الخط الغربي و ١,٠٧ دولار من الخط الشرقي - خط الخليج . هذا في حين ان كلفة المتر المربع الواحد من محطات تحلية مياه البحر تبلغ ٥ دولارات .

ولمشروع انابيب السلام هذه كما تدعى تركيا وجها اخر لم يخفه صاحب فكرتها الاساسية الرئيس طورغوت اوزال." فالمشروع هو للمساهمة في تحقيق السلام في المنطقة " .

الواقع ان المشكلة الحقوقية ليست في كلفة المشروع بل في ضبيعة العلاقات المستقبلية بين العرب والاتراك من جهة وبين دول المنطقة نفسها من جهة اخرى ، من جراء الحساسيات التاريخية بين شعوبها والاختلافات المذهبية والنزاعات العرقية والحدودية ، التي تشكل مصدر صراعات دموية لا نهاية لها فيما بينها .

وبالتاني فعدم الاخذ بمرحلة مؤملة من السلام والتعاون ودفن الماضي سيحرم اي مشروع للتعاون المشترك من النجاح . فأشراف تركيا على منابع دجلة والفرات - النهرين الاهمين في المنطقة وفي حياة سوريا والعراق في حال" نفذت انابيب " السلام المقترحة على خطي انابيب المياه الى سوريا والعراق والسعودية والخليج يحول ، لقائيا، الدول العربية المشرقية الى رهينة بيد انقرة، وهذا يشكل خطرا واضحا على الامن القومي العربي .

ومما يزيد من مخاوف الدول العربية امكان استفادة اسرائيل من مشروع انابيب السلام للمياه هذه ، خصوصا وان البعض يرى ان الغرض الاساسي من المشروع هو استفادة اسرائيل منه في اطار السوق الشرق اوسطية التي ستكون فيها حتما اسرائيل الى جانب تركيا وفيما بعد ايران ، مع الدول العربية بالطبع .

ولذلك فأستمرار النزاع مع اسرائيل يجعل المواجهة السورية للمشاريع التركية المائية اقل مناعة . وهذا ما تعلمه انقره جيدا . وبالتالي فأي اتفاق سلام بين سوريا واسرائيل يخفف من الضغوط على سوريا ويجعل وضع تركيا اصعب ،وبناء عليه فأن انقره تستعجا استكمال مشاريعها المائية قبل التوصل الى حل النزاع العربي - الاسرائيلي .

فالواقع ان الحاجة الى المياه في الشرق الاوسط ستتزايد في الاعوام المقبلة من جراء التضخم السكاني وتطوير المشاريع الزراعية لدول المنطقة . وهنا تظهر مسألة المياه على مستويين: العلاقة بين دول المنبع ودول المصب ، الصراع العربي - الاسرائيلي .

وبالتالي فمفاوضات السلام بين العرب واسرائيل تشكل مفصلا في غاية الاهمية وحتى مدخلا في حال نجاحها، لمعالجة مشكلة المياه في الشرق الاوسط . فتحل محل اقتسام المياه المشاريع المشتركة: التركية- السورية او التركية العراقية او التركية - السورية العراقية على سبيل المثال ، وهذه هي الصيغة المفضلة لراسمي مشروع السوق الشرق اوسطية .

بالنتيجة فتركيا تريد تحقيق مكاسب اقتصادية نفطية اساسا ، عبر التلويح بأستخدام ورقتي الاقليات في العراق ومياه دجله والفرات . كما انها تعمل على تسريع أنجاز مشروع غاب وسد اتاتورك بشكل خاص في ظل الضعف العربي واستمرار الصراع العربي الاسرائيلي وفي الوقت نفسه توثيق علاقاتها بأسرائيل كعامل ضغط على سوريا .

وهنا فالبلدان العربية المعنية مباشرة بهذه السياسة التركية هما سوريا والعراق . اما البلدان العربية الاخرى في الشرق الاوسط وخصوصا السعودية ودول الخليج فتتحكم فيها العوامل الاقتصادية والتنافس مع ايران في علاقة تركيا بها .

هذا كما ان موضوع المياه يشكل المفصل الرئيسي في سلم اولويات السلام والامن الاجتماعي والسياسي في منطقة الشرق الاوسط .

الجدول رقم (١)

كميات المياه الموزعة في الانبوب الغربي

الانبوب الغربي	المنطقة المجهزة	كمية المياه م٣/يوم
القسم الاول	تركيا	٣٠٠,٠٠٠
	سوريا - حلب - حماه - حمص - دمشق	 ٣٠٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ ٦٠٠,٠٠٠
	الاردن - عمان	 ٦٠٠,٠٠٠
القسم الثاني	المملكة العربية السعودية - تبوق - المدينة المنورة - ينبع - مكة المكرمة - جدة	 ١٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠
المجموع ٣,٥٠ مليون م٣/يوميا		

الجدول رقم (٢)

كميات المياه الموزعة في الانبوب الشرقي

المنطقة المجهزة	كمية المياه م٣/يوم
الكويت	٦٠٠,٠٠٠
المملكة العربية السعودية - جبيل - الدمام - الخبر - الحفوف	 ٣٠٠,٠٠٠ ٤٠٠,٠٠٠ ٣٠٠,٠٠٠ ٤٠٠,٠٠٠
البحرين - المنامة	 ٣٠٠,٠٠٠
- قطر - الدوحة	 ١٠٠,٠٠٠
الامارات العربية المتحدة - ابو ظبي - دبي - شارقة، عجمان، راس الخيمة، الفجيرة، ام القيوان	 ٢٨٠,٠٠٠ ١٦٠,٠٠٠ ١٣٠,٠٠٠
عمان - مسقط -	 ٢٠٠,٠٠٠
المجموع ٢,٥٠ مليون م٣/يوميا	

١ — التحصن بالسوق العربية المشتركة ؟!

" علينا تحصين انفسنا بالسوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق اوسطية (الحياة ١٩٩٣/١١/٢٧) .

هذا الكلام هو للامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وهنا نؤكد ان الحلوق الاقتصادية وحتى السياسية المخلصة في الوطن العربي قد جفت وهي تنادي بضرورة ذلك الامر ، حتى قبل ان يجري الكلام عن هذه السوق الشرق اوسطية في اطار عملية السلام . ونتسأل اليوم عن اسباب التأخير للاخذ بهذه السوق العربية ، حيث اصبحت فرص النجاح فيها اقل مما قبل في اطار عمليات التطبيع الاستفرادي من قبل اسرائيل للدول العربية .لكن بالرغم من ذلك فنحن معه في ضرورة التجسيد الفعلي لهذه السوق العربية المشتركة على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية كيما لا نغدو الاطراف في السوق الاقليمية الجديدة الشرق اوسطية وتغدو اسرائيل المركز . فالتكتل السريع يؤدي الى تطوير السوق الاسرع . ويعرقل مساعي اسرائيل للتفرد بموقع المركز ،بحيث لاتكون ثمار السوق في اطار مختلف الانشطة (مياه، نفط، نقل، مواصلات، استثمار، زراعة، صناعة الخ ... ..) لصالحها فقط ، بل تتوصل الى لجم هجمتها الاقتصادية الشرسة على العالم العربي،ولو انها مغلفة بعبارة " التعاون المتبادل لصالح الجميع "، ويحل محلها شيء من المشاركة العادلة .

٢ — لماذا تهرب رؤوس الاموال العربية؟

في العام ١٩٩٢ هرب الى الخارج (اليابان بشكل خاص والغرب بشكل عام) ٦٥٠ مليار دولار من رؤوس الاموال العربية لـ ٢٢ دولة اعضاء في الجامعة العربية مقابل ٤٥٠ مليار دولار ناتج محلي اجمالي لها .

ويعود هذا الامر للاسباب التالية :

١ — ضعف اسواق الاوراق المالية .
٢ — ضعف السياسات المالية .
٣ — ضعف عام في الجوانب الاستراتيجية والمؤسساتية ينعكس في الاطر القانونية المنظمة للاسواق المالية وفي انعدام الاسواق الثانوية وضيقها ان وجدت .

وهذا بدوره يعود للاسباب الثلاث التالية :

- عدم الاستقرار السياسي
- انعدام الحوافز
- ندرة المعلومات عن المؤسسات التجارية

بناء لما سبق لا بد من تأمين وجود السوق الاولية المنظمة وكذلك الاسواق الثانوية.

٣ ـ مطار بيروت الدولي تحسن حركة الملاحة الجوية

تبعا للمعلومات الاحصائية الصادرة عن "الميدل ايست" فأن التحسن في حركة المطار يطال في الوقت نفسه حركة الطائرات والركاب في آن . فقد فاقت حركة الطيران في عام ١٩٩٣ حركته في العام الاسبق بـ ١٦٣٨ ، اي بنسبة زيادة هي ١١% . وهذه الزيادة في عدد الرحلات تعود الى ارتفاع عدد الشركات التي تعمل في مطار بيروت الدولي . اما بالنسبة للركاب فقد بلغ عددهم في عام ١٩٩٣ اكثر من مليون و ٣٤٣ الف راكب ، اي بزيادة مقدارها ٢٤,٠٣% ، منهم ٦٤٣٧٣٤ ضمن حركة الوصول (للتفاصيل انظر الجدول المرفق) .

انما استمرار التحسن هذا في حركة المطار مستقبلا هو رهن بأستعادة المطار بعض عافيته عبر تأمين متطلباته الفنية والادارية وتأمين موجباته في الوقت نفسه .

٤ ـ النهوض الاقتصادي عبر شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: الشركات المختلطة "دولرة" الاقتصاد وتسييل النهب!!

هناك على جدول اعمال مجلس الوزراء مشروع قانون معجل يقضي بتعديل النظام العام للمؤسسات العامة ذات الطابع الاستثماري ، بحيث تعطي الحق في ممارسة نشاطها وفقا للقواعد والاعراف التجارية المعتمدة في القانون الخاص التجاري . وهذا يتأتى عنه ادارة المرافق العامة بواسطة انشاء شركات مغفلة مختلطة، على ان يحدد في المرسوم المتخذ لذلك رأسمالها والاحكام المتعلقة بها ، خصوصا لجهة كيفية تأسيسها والاكتتاب بأسهمها وادارتها ونطاق عملها ، والاعفاءات التي يمكن ان تستفيد منها .

والان يجري التداول بمشروع قانون معجل يجيز للحكومة انشاء شركات مختلطة لادارة مرافق البريد ، والنقل المشترك ، والسكك الحديدية ، واستثمار محطات توليد الطاقة ومصافي النفط . هذا مع الاشارة الى مكان تحديد رأسمال الشركة المنشأة هنا بالعملة الاجنبية وعلى ان لا تقل مساهمة الدولة فيها عن ٢٠% من الرأسمال المحدد. كما اجاز مشروع القانون للحكومة تغطية الاعتمادات اللازمة لمساهمتها النقدية عن طريق المساعدات والقروض والواردات الاستثنائية التي يصار الى تحديدها بقوانين ... وحتى اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية .

هذا الامر يستدعي بعض الملاحظات التالية :

١ ـ فتح الباب بشكل واسع لعملية التخصيص عبر تسليم ادارات القطاع العام للقطاع الخاص .

٢ ـ الغاء دور ومهام مؤسسات الرقابة ، وخصوصا رقابة مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والابقاء على رقابة ديوان المحاسبة المؤخرة .

٣ ـ ارهاق الفئات الشعبية من جراء تحرير اسعار الخدمات وفقا لمنطق السوق وعوامل العرض والطلب .

٤ - تسهيل الاقتراض من الخارج وخاصة "سندات الخزينة بالعملة الاجنبية بفوائد مرتفعة و لآجال قصيرة " .

٥ - تكريس سيادة "الدولرة" على الاقتصاد اللبناني بسماحها للشركات المنشأة تحديد رأسمالها بالعملة الاجنبية .

لكن الحكومة ترى مبررات لذلك الامر تتلخص في الصيغ الجديدة للادارة يفرض جعلها بعيدة عن الروتين الاداري اولا وفي عجز الدولة عن تمويل قطاعات الخدمات العامة ثانيا ، لذلك لا بد من التخلي عنها للقطاع الخاص او المشترك .

والواقع ان الحكومة بعملها هذا تستجيب للوصفات الجاهزة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، اللذان يربطان المساعدات الاعمارية للبنان ونهوضه الاقتصادي بالتخصصية لكن مرتبطة مع ذلك بالمشاريع الاقليمية التي تخدم عملية التنمية في المنطقة في مرحلة السلام القادم ، بمعنى اخر المساعدة في اطار مشاريع ، السوق الشرق اوسطية.

وهناك من يرفض ان ذلك يؤدي الى " الدولة الحارس " على اعتبار ان فكرة التخصيص ليست بجديدة ويعمل لها تدريجيا عبر عدة أشكال ابرزها التالية :

١ - التخلي النهائي عن بعض الشركات او المؤسسات ذات الطابع التجاري كأنترا وادارة حصر التبغ والتنباك وكازينو لبنان للقطاع الخاص . هذا بالاضافة الى بيع بعض املاك الدولة، سيما العقارية . وفي الوقت نفسه تسيل جزء من الذهب لدى مصرف لبنان لدعم الخزينة وتخفيف عجزها المتراكم . وقد غدا موضوع تسييل الذهب شرطا من شروط المساعدة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنح المساعدات للاعمار والنهوض الاقتصادي .

٢ - اعتماد نظام " الـ B.O.T في عملية تطوير وتوسيع بعض المرافق العامة وعلى التحديد المطار والمرفأ .

٣ - انشاء شركات مختلطة بين القطاعين العام والخاص ، حيث تكون الادارة وجزء من التمويل بيد القطاع الخاص ، وهذا بشكل خاص في ميادين توليد الطاقة وبيعها ، والهاتف، وخدمات البريد والنقل المشترك ، ومصفاتي طرابلس والزهراني .

وتمشيا مع هذا السياق اعلن الوزير د. اسعد رزق عن مفاوضات تجري حاليا مع شركة " كالتكس " العالمية للتوصل الى اتفاق معها للمشاركة في ادارة واستثمار المنشأت النفطية، وكذلك عبر الوزير عمر مسقاوي عن الاتجاه لاشراك القطاع الخاص ، جزئيا او كليا في مرفأ بيروت والمطار ، باعتبارهما من المرافق القادرة على التمويل الذاتي .

حركة الملاحة الجوية (١٩٩٣)

الحركة	مطار بيروت	المجموع العام	النسبة المئوية
الطائرات:			
وصول	٨٢٩١	٣٥٤٩	٤٢,٨
اقلاع	٨٢٩٠	٣٥٥٣	٤٢,٩
المجموع	١٦٥٨١	٧١٠٢	٤٢,٨
الركاب:			
واصلون	٦٤٢٧٣٤	٣٧٩٤٣٣	٥٨,٩
مغادرون	٦٥٠٥٠٥	٣٧٧٥٩١	٥٨,٠
المجموع	١٣٣٤٢٣٩	٧٥٧٠٢٤	٥٨,٥
ترانزيت	٤٣٠٥٠	٨٥٩٦	١٧,٥
المجموع العام	١٣٤٢٢٨٩	٧٦٥٦٢٠	٥٧,٠
البضائع:			
مستورد	٢٢٧٦٥	٨٠٢٠	٣٥,٢
مصدّر	٢٢٧٧٤	٩٠٢٥	٣٩,٦
المجموع	٤٥٥٣٩	١٧٠٤٥	٣٧,٤

* المصدر: مركز الاحصاءات في شركة طيران الشرق الاوسط.

فهـــــــــرس عـــــــــام

الصفحـــــة

شبـــــــــــاط ١٩٩٤

- دراســـة النمـــو والتنميـــة والتنميـــة المتوازنـــــة ٩ / ١١

- مـلاحظـــات اقتصاديـــــــة ١٢ / ٢٢

النمو هو عملية تطور شبه عادية في الاقتصاد تخضع لمعايير السياسة الاقتصادية المأخوذ بها ، في حين ان التنمية هي عملية فعل ارادي تفترض العقلانية في توجه الاقتصاد التنموي الرامي الى اخراج المجتمع من مرحلة (التخلف او النمو) الى مرحلة افضل (التقدم) نسبيا . ولذلك فهي تطال البلدان النامية من اجل الخروج من مرحلة التخلف وولوج مرحلة التقدم ، ولو بشكل نسبي . فالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية هي عملية ذات بعد تاريخي - حضاري ، اذ تتناول المجتمع بتركيبه التحتي وتركيبه الفوقي؛بقاعدته الاقتصادية، حيث المحرك الاساسي لهذه العملية التاريخية - الحضارية وتركيبه الفوقي، حيث المؤسسات الاجتماعية والحقوقية والفكرية والفنية ... الخ ، التي تتفاعل مع القاعدة الاقتصادية بشكل جدلي عقلاني يدفع بعملية التنمية الى الامام.

هذا كله مرتبط بالمقومات المادية والبشرية للمجتمع المعني في البلد المعني ، ومحاولة تجنب الاستعانة بأي طرف خارجي لهذه العملية الوطنية ، مع كون هذه العملية مرتبطة بقسمة العمل الدولية التي تفرض التوجه لهذا البلد وذلك من بلدان العالم الثالث في اطار مصالح بلدان المراكز الصناعية على العموم ، بحيث تغدو حتى عملية التنمية ، حيث الفعل الارادي للموضوع غير متحررة من هذه القسمة الدولية للعمل . لذا يقوم الصراع الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري فيما بين بلدان العالم الثالث ، التي تعمل لتحررها الاقتصادي - سند استقلالها السياسي وبلدان المراكز الصناعية . فلنتذكر بهذا المقام دور الولايات المتحدة الاميركية، وتدخلاتها في العالم لتأمين السيطرة العالمية لاقتصادها والحيلولة دون اختناقه في عنق الزجاجة ولجوئها لذلك الى عسكرته .

واليوم وبعد ان حصلت الانتكاسة للنموذج الاشتراكي (من جراء فقدان الديمقراطية على كل الصعد بشكل رئيسي)، والذي كان يساعد بلدان العالم الثالث في مسيرتها التنموية . فقدت هذه الاخيرة البوصلة والسند الكبير في مسار عملية التنمية ،وغدا عليها الاعتماد على النفس في عملية الصراع الداخلي والاقليمي والدولي من اجل التحرر الاقتصادي لدعم الاستقلال السياسي .

نقول هذا مع الاشارة الى ان التنمية المتوازنة، هي عملية اقتصادية — جغرافية. وبذلك فالتوازن التنموي لا يعني اقتسام قالب الجبنة او الكاتو بالتساوي فيما بين المحافظات او بين الطوائف (ومن المذاهب كما هو حاصل في واقع الحال وبشديد الاسف في بلدنا لبنان)، بل اقتسامه وفقا لمعايير الحاجة الاقتصادية — الاجتماعية. والا ما معنى الغاء الطائفية السياسية ؟ كمرحلة انتقالية للمجتمع الحديث، الذي تسوده العقلانية. ولذلك اذا ما احترمت التنمية المتوازنة، وبالمفهوم الذي عرضناه الان، انعكست في العدالة الجغرافية — الديمغرافية والاقتصادية — الاجتماعية. وهي في الوقت نفسه عملية نسبية متحركة وديناميكية وليست ثابتة، على اعتبار انها تتحرك وتتغير مع تطور التكنيك والتكنولوجيا.

ان عدم التوازن القطاعي في النمو (كما في لبنان) ينعكس من جراء عملية التخصص الاقليمي في توزع القطاعات في عدم التوازن الجغرافي — الاقليمي، وبالتالي في عدم العدالة الجغرافية — الديمغرافية وبالتالي العدالة الاقتصادية — الاجتماعية.

في عملية التنمية في العالم الثالث، ومنه لبنان بميزاته الخاصة هناك اختيار (بين معترضتين اذ المقرر في النهاية هو ميزان القوى الطبقي الداخلي) بين النموذجين الحضاريين للتنمية الاقتصادية — الاجتماعية، النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي. الاول يحكم التنمية بقسمة العمل الدولية الرأسمالية، بمعنى ان عملية التنمية تبقى مرتهنة لصالح بلدان المراكز الصناعية (البلدان المتقدمة). وكما اشرنا الى ذلك، وتتحرك ببطء كبير، احيانا ايجابيا لصالح بلدان العالم الثالث. وبذلك تبقى في هذا التحرك النسبي في اطار مصلحة الدول المتقدمة. واما الثاني — النموذج الاشتراكي فقد اهتز بعد الزلزال الذي حصل في الاتحاد السوفياتي، بحيث افتقد الايمان به سيما وانه تاريخيا لم يخرج بلد متخلف او نام من التخلف وولج به حتى عتبات التقدم. نقول هذا مع العلم ان عملية التنمية للخروج من التخلف وولوج التقدم عملية معقدة للغاية يتقاطع فيها ارث الماضي المثقل بتوجهات الحاضر غير الواضحة، سيما اليوم وذلك في اطار الصراع الداخلي المرتبط بمثيله الاقليمي وحتى الدولي. انما يبقى شيء اكيد وهو ضرورة الاعتماد على الذات وشد الاحزمة.

ولبنان في توجهه التنموي اختار النموذج الرأسمالي، انما بمرونة لم تحترم كما نصح رئيس بعثة ايرفد الاب لوبريه انذاك في الستينات (١٩٦٠ — ١٩٦١). ولذلك جاءت التنمية لا متوازنة فيه وتتماشى مع مصالح رأس المال في توجهة للتوظيف في توزعه الجغرافي. وهنا صدف تقاطع هذا الامر مع تواجد طوائفي انعكس في ما عرف بالانحياز الذي ساعد عليه الفعل الارادي للادارة والسياسة الحكوميتين.

المطلوب في لبنان التوازن في تأمين المرتكزات الاولية او ما يسمى ايضا البنى التحتية ، بحيث يصبح جميع اللبنانيون على نفس المستوى ويتكافأون في خوضهم غمار الفعل الاقتصادي . وهكذا تنمية من قبل القطاع العام وبشكل متوازن جغرافيا تنعكس بشكل عادل جغرافيا — ديمغرافيا ، واقتصاديا — اجتماعيا .

لذلك يجب ان ترتكز عملية النمو والتنمية في مؤسسات حكومية تعطي للتخطيط والبرمجة الصفة شبه القانونية ان لم يكن القانوني . بمعنى يجب ان تغدو خطة للتنمية شرعة يتمحور حولها كل النشاط الاقتصادي — الاجتماعي للحكومة والدولة بمختلف مؤسساتها. نقول هذا بعد التجارب غير الناجحة لتاريخ لبنان في هذا المضمار .

كذلك من الضروري ايضا اعطاء الموازنة طابعا تخطيطيا اقتصاديا ، اجتماعيا ، بمعنى ان تحلل الموازنة نفسها ، من مبادىء السنوية والوحدة والشمولية وتصبح موضوعة بشكل اقتصادي وليس بشكل حقوقي .

يجب العمل على التطوير الدائم لمؤسسات التنمية في اطار تطوير الموازنة لمواكبة المستجدات في الحياة ، وذلك استنادا الى الاخذ بمبدأ الاصلاح الدائم لحياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ، انما في الوحدة الجدلية لهذه الصعد على قاعدتي الديمقراطية والعقلانية . فالجمود هو الموت والتطور الاصلاحي الذي يعكس تطور حاجات المجتمع المختلفة هو الحياة كل الحياة .

١ - السياسة المالية العامة واعادة البناء

تتلخص السياسة المالية للدولة بضبط الانفاق الحكومي وزيادة الواردات .

ضبط الانفاق رمت اليه الحكومة أملا في الخروج من حالة التضخم المتسارعة ورغبة في استقرار سعر صرف الدولار الاميركي بالليرة اللبنانية وبالتالي ضبط اسعار السلع . ورأت في ذلك منطلق للنهوض الاقتصادي فأخذت بعدة وسائل :

١ - تأخير صدور الموازنة لحمل المؤسسات العامة على الانفاق بموجب القاعدة الاثني عشرية طوال العام ١٩٩٣ .أي في حدود انفاق عام ١٩٩٢ .

٢ - عدم البحث في تصحيح الاجور لموظفي القطاع العام رغم موجة الغلاء في عام ١٩٩٢ وتفاعلها . كما ان تنفيذ التعديلات كان يؤخر دائما الى عام ١٩٩٤ .

٣ - تدخل اكبر لوزارة المال ومناقشة كل ما له علاقة بالانفاق وتسديد ما هو متوجب على مراحل تخفيفا للفوائد .

هذا من جهة انما من جهة اخرى فقد تحمل اصحاب الاجور ضغوطا معيشية ، كونهم فقدوا نصف قدرتهم الشرائيةقبل العام ١٩٩٣ دون أي تعويض .

اما زيادة الواردات فتجسدت في زيادة بعض الرسوم وتفعيل الجباية والمباشرة في مشروع مكننة وزارة المال والاعفاء من بعض الضرائب والغرامات ، بحيث يتشجع المكلفين على تسوية اوضاعهم مع وزارة المال . بالاضافة الى ذلك اتخذت اجراءات لضبط الحدود البرية والبحرية ، مما حد من التهريب وحسن دور الجمارك . وقد نتج عن ذلك تضاعف الواردات في عام ١٩٩٣ بالنسبة لعام ١٩٩٢ بحيث اصبحت في عام ١٩٩٣/١٧٠٠مليار ل.ل.

ربطا لما ورد سابقا، هناك اربعة خيارات متاحة في اطار سياسة الحكومة والسياسات البديلة :

١ — سياسة عصر النفقات :

ضبط الانفاق الى اقصى حد وزيادة الواردات عبر تفعيل الجبايات وبالتالي الحد من الاستدانة الداخلية لاجل الانفاق الحكومي ، وحتى تمويل هذا الانفاق بواسطة واردات الدولة من ضرائب ورسوم وخلافه .

٢ — سياسة تسييل الذهب :

ضبط الانفاق الحكومي وتمويله بواسطة المساعدات والهبات او مداخيل مستحدثة تتأتى من جراء بيع الذهب او بعضه او بيع بعض الممتلكات .

٣ — سياسة الاستدانة الداخلية:

ضبط الانفاق وتمويله بواسطة الاستدانة الداخلية كما كان يجري في السابق .

٤ — سياسة الاستدانة الخارجية :

ضبط الانفاق وتمويله بواسطة الاستدانة الداخلية والمساعدات والتوجه الى الاستدانة الخارجية ومحاولة ايجاد اي وسيلة متاحة للتمويل .

سياسة الخيار الرابع مرفوضة لمخاطرها المؤدية الى القفز في المجهول والانحباس في الحلقة الجهنمية للتضخم . كذلك سياسة الخيار الثاني لا تقل خطورة خاصة وان القوانين تمنع تسييل الذهب .

سياسة الخيار الثالث ادت الى التضخم والى خلل في الميزان الاقتصادي يصعب اصلاحه حيث انه طال كافة المرافق والقطاعات وانعكس سلبا على معظم المواطنين .

لذلك من حيث المبدأ، فالخيار الاول هو الافضل مع عقلنته لجانب الجباية بشكل خاص وشده لجانب عصر النفقات وعلى الاخص المجدية منها .

نتائج السياسة الحكومية والسياسات البديلة:

— نستعرض فيما يلي الجداول الثلاث التي توضح لنا بعد التحليل ان الحكومة امام خيارين يفرض كلاهما ضبط الانفاق الحكومي ويفرض الاول زيادة الواردات الحكومية في حين يعتمد الثاني على الاقتراض الداخلي . والحكومة اخذت بالخيار الاول منذ توليها السلطة في تشرين الاول العام ١٩٩٢ . ونقدر نتائج تطبيقه الاقتصادية كما هي واردة في الجداول التالية .

انما لا بد الى جانب ضبط الانفاق من ترشيده وحتى ترشيد الواردات . اذن الترشيد في الانفاق المنضبط وفي الواردات شرطان لا بد منهما للنهوض الاقتصادي في اطار اعادة الاعمار وصولا الى المجتمع المزدهر والمتوازن والسليم . وهذان الشرطان يفترض بل يتوجب ان يقترنا بالاصلاح الاداري الحقيقي بحيث نصل الى الرجل المناسب في المكان المناسب .

٢ — حركة التجارة الخارجية في لبنان عام ١٩٩٣

خلل كبير في الميزان التجاري بحماية الانتاج الوطني :

يتضح من الاحصاءات الاولية لحجم الاستيراد والتصدير وفقا للبيانات الجمركية ان هناك خللا كبيرا في ميزان التجارة الخارجية في ما بين مجموع الواردات ، التي بلغت قيمتها حوالي ٢٩٠٠ مليار ل.ل. (ما يوازي حوالي ٣ مليارات و ٦٢٥ مليون دولار) والصادرات التي لم تتعد قيمتها الـ ٦٠٠ مليار ل.ل. (ما يوازي حوالي ٣٤٢ مليون دولار).

ويتزايد هذا الخلل في الميزان التجاري . كما تزداد قيمة العجز فيه وحتى تتضاعف اذا ما علمنا ان الارقام المعلنة هي محتسبة على اساس دولار بسعرين :
٨٠٠ ل.ل. للواردات (السعر المقرر للدولار الجمركي)
و ١٧٥٠ ل.ل. للصادرات .

هذا ومما يلفت النظر هنا في الجداول المقدمة من المديرية العامة للجمارك ، بالاضافة الى كون الواردات تساوي باندولار غير الجمركي تسعة اضعاف الصادرات ، الفاتورة الكبيرة للواردات من المواد الغذائية والخضار والفاكهة ، اضافة الى فاتورة المحروقات والوقود والزيوت والنسيج .
هذا بالطبع الى جانب الخلل الكبير في التبادل التجاري بين لبنان وكل الدول ، ولو انه اقل حجما مع الدول العربية.

كما ان التدابير الجمركية الجديدة من ناحية خفض الرسوم اذا ما اخذ بها ستؤدي الى ازدياد الهوة في الميزان التجاري ، عدا عن تأثيراتها السلبية لدرجة التدمير على مجمل الصناعات المحلية .

٣ - الاداء الاقتصادي لعام ١٩٩٣

اظهر تقرير مصرف عودة عن الفصل الرابع من العام ١٩٩٣ ان الناتج المحلي الاجمالي سجل في عام ١٩٩٣ نموا بنسبة ٧% مقابل ٤% في العام ١٩٩٢ . كما تراجع مؤشر التضخم السنوي الى ٨,٨٦ مقابل ١٣١,١% في العام ١٩٩٢ .

وقدر التقرير المذكور هذا النمو الى زيادة الاستثمارات الخاصة بنسبة ٢١% وتنامي شركات الرساميل الخاصة الوافدة الى لبنان في حدود ٤,٥ مليارات دولار . وتراجع عجز القطاع العام الى النفقات من ٥٦,٢% عام ١٩٩٢ الى ٣٩,٦ عام ١٩٩٣ .

هذا وقد سجلت الصادرات الزراعية والصناعية مليار و٥٠٠ مليون دولار . وزادت الواردات من الالات الصناعية بنسبة ٧٢% ، هذا مع الاشارة الى الصعوبات التي تعانيها الصناعة لتكيفها مع تحولات الطلب المتسارعة في اسواق لبنان التصديرية .

كما ان ازدهار حركة البناء تشكل رافعة هامة للاستثمار الخاص .

كما ان الواردات الجمركية مقيمة بالدولار زادت بنسبة ١٠٥,٦% بالمقارنة مع عام ١٩٩٢ فبلغت ٣٨٠,٩ مليون دولار . وقد كانت نسبتها اكبر من نسبة زيادة الواردات . وهذا دليل على التحسن في الجباية. وقد قدرت الواردات بقيمة الدولار الاميركي بنحو ٤٩٥٤ مليون دولار، اي بزيادة ٣٩% عن عام ١٩٩٢ .

هذا وقد بلغ عدد البواخر التي رست في مرفأ بيروت ٣٣٢٣ باخرة وهذا الرقم هو الاكبر منذ العام ١٩٧٢ (٣٢٦٥ باخره) .

كما ارتفعت نسبة تغطية النفقات بالايرادات في موازنة عام ١٩٩٣ الى ٦٠,٢% مقابل ٤٣% في موازنة عام ١٩٩٢ وتراجع العجز بنسبة ٧,٧% اي الى ١١٦٣ مليار ل.ل. مقابل ٢٢٤٢ مليار ل.ل. في سنة ١٩٩٢ .

اما قيمة الدين العام الداخلي فقد زادت في عام ١٩٩٣ بنسبة ٥٢,٩% مساهمة بزيادة الدين بمبلغ ٣٣٥٢,٤ مليار ل.ل. ليصبح مجموع الدين العام الداخلي ٦٧٩٧,٥ مليار ل.ل. في ١٩٩٣/١٢/٣١ مقابل ٤٤٥١,١ مليار ل.ل. في نهاية ١٩٩٢ .

اما عجز الميزان التجاري فقد سجل حوالي ٣ مليارات دولار بزيادة نسبة ١٣% عن عام ١٩٩٢ .

اخيرا توقع التقرير نتائج ايجابية في عام ١٩٩٤ لكنه نبه الى المشكلات الاجتماعية والبيئوية التي لم تنل الاهتمام الكافي حتى الان .

بالخلاصة بالامكان القول عن الحسابات التقديرية لعام ١٩٩٤ ما يلي :

يستهل عام ١٩٩٤ في اجواء ملائمة نسبيا ، اذ ان الجهود التي تبذل لتصحيح الاختلالات البنيوية والماكرو - اقتصاديةسوف تتواصل خلال سنة ١٩٩٤ . كما ان الدفع بالطلب سيجعل النمو يسجل معدلا اعلى بقليل من معدل السنة السابقه ١٩٩٣ (من ٨ الى ١٠% . لكن التضخم مستمر بالطبع في التراجع كما ستتزايد الاحتياطات الدولية الصافية ووضع المالية العامة سيستمر بتطوره الايجابي) .

وبناء للحسابات الاقتصادية التقديرية لسنة ١٩٩٤ فأن الطلب محتمل ان يزداد بنسبة ١٥% من جراء ازدياد الاستثمارات والاستهلاك . ومن المقرر ان يبلغ الاستثمار العام حوالي ٦٠٠ مليون دولار والاستثمارات الخاصة ٢,٥ مليار دولار .

اما على صعيد المتغيرات النقدية فيتوقع ان تكون حركة الرساميل الصافية الوافدة ما بين ٤,٥ و ٥ مليارات دولار بفعل ازدياد الطلب . وهذا الامر ينتج عنه امتصاص عجز الميزان التجاري الذي يمكن ان يزيده انطلاق اعادة الاعمار بنسبة ١٥ الى ٢٠% عما بلغه عام ١٩٩٣ ، كما يتوقع ان يصل فائض ميزان المدفوعات بما بين ٧٥٠ و ١٠٠٠ مليون دولار .

بأيجاز كلي نجد انفسنا امام آفاق مشجعة للغاية تتضافر لتثبيت متزايد لقيمة العملة الوطنية والنهوض الاقتصادي الذي اخذت اثاره بالظهور سيما بعد نجاح عملية " سوليدير " والمباشرة بالاعمال المقرره .

ورغما عن كل ذلك وعن التقدم المحقق يجب اليقظة والتنبه الى ان لبنان لا يزال يواجه عددا من المشاكل يتجسد بالمشاكل البيؤيةوايضا الاجتماعية (الاوضاع المعيشية ورفاه المواطنين) في المدينة والريف على السواء .

بعد كل هذه الجهود المبذولة من اجل الحد من الاختلالات الماكرو - اقتصادية وتقدير نتائج السياسة التصحيحية لا بد من تعبئة الطاقات من اجل تطوير مجموعة برامج تتناول البنى التحتية الاجتماعية والتربويه والصحيه وتحارب الفقر وتحافظ على البيئة .

٤ - تطور اسعار السلع :

أعدت وزارة الاقتصاد والتجارة دراسة حول تطور اسعار السلع الاساسية منذ ايلول ١٩٩٢ وحتى الشهر الاول من عام ١٩٩٤ . وقد شملت هذه السلع :

- الحليب والاجبان.
- السمون والزيوت.
- السكر والحبوب.
- المعلبات.
- المعجنات والطحينة.
- اللحوم والبيض.
- المرطبات.
- مساحيق الغسيل ومواد التنظيف.

وقد اظهرت هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين سعر الدولار الاميركي واسعار هذه السلع. فمع الارتفاع الجنوني لسعر الدولار خلال شهر ايلول ١٩٩٢ ارتفعت اسعار السلع الاساسية بنفس الوتيرة وعادت واستقرت اسعارها مع ثبات سعر الدولار خلال العام ١٩٩٣ .

فيما يلي جدول مقارنة بأدنى اسعار السلع الاساسية وتطورها منذ بداية عام ١٩٩٣ وهي مأخوذة من مجموعة تعاونيات وسوبرماركت من مختلف المناطق اللبنانية.

جدول مقارنة بأدنى أسعار السلع الاساسية

السلعة	العلامة التجارية	الوحدة	ابريل ٩٢		تشرين الثاني ٩٢		كانون الثاني ٩٣		شباط ٩٣		آذار ٩٣		نيسان ٩٣		أيار ٩٣		حزيران ٩٣		تموز ٩٣		آب ٩٣		تشرين الأول ٩٣		تشرين الثاني ٩٣		كانون الأول ٩٣		كانون الثاني ٩٤		شباط ٩٤		آذار ٩٤		٩٤/٩٢
الدولار			٢٧٥٠	-٣١,٨٢٪	١٨٧٥	-٢,٦٧٪	١٨٧٥	-٤,٢٨٪	١٧٤٥	٠,٠٠٪	١٧٤٥	-١,٠٤٪	١٧٤٢	-٠,١٧٪	١٧٣٥	-٠,٢٢٪	١٧٣١	-٠,٠٦٪	١٧٣٠	-٠,٠٦٪	١٧٢٩	-٠,٢٩٪	١٧٢٩	-٠,٣٥٪	١٧١٨	-٠,٣٥٪	١٧١٧	-٠,١٢٪	١٧١٠	-٠,٥١٪	٩٢٠٣	-٠,١٨٪	١٧٠٠	-٤٨,١٨٪
الحليب و الأجبان																																		
حليب	نادرا	١ ك	١٥٣١٥	-٢٩,٤٢٪	١٠٨١٠	-٣,٩٣٪	١٠٣١٠	-٣,١٧٪	١٠٣٧٠	-٠,٦٨٪	١٠٣٠٠	٠,١٧٪	١٠٤٢٠	١,١٧٪	١٠٣٠٠	٠,٠٠٪	١٠٣٠٥	-٠,٥٢٪	١٠٣٠٥	١,٥١٪	١٠٣٠٥	٠,٠٠٪	١٠٣٠٥	-٠,٩٢٪	١٠٣٠٥	٠,٠٠٪	١٠٣٠٥	-٠,٩٢٪	١٠٤٩٥	٠,٠٠٪	١٠٤٩٥	-٣١,٧١٪
	ليدر	١ ك	٢٨٣٣٠	-٣١,٧٤٪	١٩٣٦٥	-٤,٦٥٪	١٩٣١٥	-٤,١٥٪	١٩٣١٥	-٠,٨٣٪	١٩٤٥٠	١,٠٨٪	١٩٤٨٠	-١,٠٤٪	١٩٤٨٠	-٠,٠٩٪	١٩٤٩٠	٠,٠٠٪	١٩٤٩٠	-٠,٣٦٪	١٩٤٩٠	-٠,٣٦٪	١٩٤٩٠	-٠,٣٦٪	١٩٤٩٠	-٠,٣٦٪	١٩٤٩٠	-٠,٣٦٪	١٩٤٩٠	-٠,٣٦٪	١٩٤٩٠	-٣١,٧١٪
جبنة	بيكون ٢٠٠ غ		٢٠٤٥	-٣١,٠٤٪	١٤٠٠	-٩,١٤٪	١٢٠٠	-٨,١٤٪	١٢٠٠	١,٦٧٪	١٢٢٠	١,٦٧٪	١٢٤٠	١,٦٧٪	١٢٤٥	٣,٧٥٪	١٢٤٥	٠,٠٨٪	١٢٤٩	٠,٠٠٪	١٢٤٩	-٠,٣٢٪	١٢٤٩	-٠,٣٢٪	١٢٤٩	-٠,٣٢٪	١٢٤٩	-٠,٣٢٪	١٢٤٩	-٠,٣٢٪	١٢٤٩	-٠,٣٢٪	١٢٤٩	-٣٨,٥٩٪
	مكاري تشوكو	١ كغ	٦٨٠٠	-٣٠,٩٩٪	٤٩٦٥	-٩,١٧٪	٤٣١٠	-٩,١٧٪	٤٣١٠	١,٥١٪	٤٣٧٥	١,٥١٪	٤٤٠٠	٢,٨٦٪	٤٥٠٠	٠,٠٠٪	٤٥٠٠	٠,٠٠٪	٤٥٠٩	٠,٢٠٪	٤٥٠٩	-٠,١١٪	٤٥٠٣	-٠,٢٠٪	٤٥٠٣	-٠,٢٠٪	٤٥٠٣	-٠,٢٠٪	٤٥٠٣	-٠,٢٠٪	٤٥٠٣	-٠,٢٠٪	٤٥٠٣	-٤٥,٠٦٪
	طرم	١ كغ					٥٤٣٠	٠,٠٠٪	٥٤٣٠	-٤,٠٥٪	٥٦٩٠	-٣,٨٥٪	٥٣٠٠	٣,٣٧٪	٥٥٠٠	٣,٥٥٪	٥٦٧٠	٣,٠٥٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪	٥٦٧٠	٠,٠٠٪
	لنغران بقر	١ كغ	٩٠٥٥	-٣٣,١١٪	٥٦٢٥	-٨,٣٤٪	٥٤٩٥	-٤,٤١٪	٥٤٧٠	-٣,٨١٪	٥٤٧٠	٠,٠٠٪	٥٤٧٠	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٩٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪	٥٤٧٥	٠,٠٠٪		
	لبنة	٥٠٠ غ							١٢٢٥	-٢٥,٨٤٪	١٢٢٠	٠,٠٠٪	١٢٢٠	٠,٠٠٪	١٢١٥	-٠,١١٪	١٢١٥	-٠,١٢٪	١٢١٥	-٠,٠٨٪	١٢١٠	-٠,١٧٪	١٢١٠	-٠,٢٣٪	١٢١٠	-٠,٢٣٪	١٢١٠	-٠,٢٣٪	١٢١٠	-٠,٢٣٪	١٢١٠	-٠,٢٣٪	١٢٧٥	-٤٥,٩٢٪
	لبن بقر	٥٠٠ غ							٣١٠	-٤,٣٢٪	٦٨٠	٠,٧٤٪	٦٨٥	٠,٧٤٪	٦٨٥	٠,٠٠٪	٦٨٥	٠,٠٠٪	٦٧٦	-١,٣٢٪	٦٧٦	٠,٠٠٪	٦٧٦	-١,٣٢٪	٦٧٦	-١,٣٢٪	٦٧٦	-١,٣٢٪	٦٧٦	-١,٣٢٪	٦٧٦	-١,٣٢٪	٦٧٦	-١,٣٢٪
المسمون و الزيوت																																		
مسمنة	لينغن	٣,٥ كغ	٢٣٣٥٠	-٢٨,٩٢٪	١٩٤٢٠	-٥,٣٩٪	١٨٤٩٠	-٤,٧١٪	١٩٣٢٠	-٤,٧١٪	١٩٤٩٠	-٠,٩٤٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤١٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٠,٠٢٪	١٩٤٩٠	-٢٩,٠٢٪
		٢ كغ	٦٢٢٥	-٣١,٣٣٪	٤٢٥٠	-٨,١٤٪	٤٠٣٠	-٨,٨١٪	٤١٧٥	-٤,٥٢٪	٣٥٠٥	-٤,٥٣٪	٣٦٨٥	-٠,٥٣٪	٣٤٥٠	٠,٥٩٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	٠,٠٠٪	٣٦٥٠	-٣٦,٠٧٪
زيت ذرة	مازولا	٣ كغ	١٧١٦٠	-٣٣,٣٢٪	١٠٧٥٥	-٩,٠٧٪	٩٧٨٥	-٣,٩١٪	٩٣٩٥	-٣,٩١٪	٩٣٨٥	٠,٠٠٪	٩٣٨٥	-٠,١١٪	٩٣٧٠	-٠,١١٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٠,١٤٪	٩٣٧٠	-٤٥,٣٣٪
زبدة	لوربك	٢٥١ غ	٣٧٥٥	-٣١,١٧٪	٢٥٦٥	-٥,٦٨٪	٢٤١٥	-٥,٦٨٪	٢٤١٠	-٤,٨٣٪	٢٣٨٠	-١,٠٤٪	٢٣٨٥	٠,٠٠٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٠,٠٨٪	٢٣٨٥	-٤٥,٥١٪
السكر و الحبوب																																		
سكر		١ كغ	١٠١٥	-٣٦,٥٣٪	٦٦٥	-١١,٠٦٪	٦١٥	-٢,٤٤٪	٦٠٠	٠,٠٠٪	٦٠٠	-٢,٣٣٪	٦٤٥	٧,٥٠٪	٦٤٥	٠,٠٠٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	٠,٠٠٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-١,٥٤٪	٦٤٥	-٣٦,٣٥٪
ملح		١ كغ					٢٦٠	-٨,٦٨٪	٢٨٠	٠,٠٠٪	٢٨٠	-٣,٥٧٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪	٢٧٥	-١,٨٢٪
أرز		١ كغ	١٢١٠	-٣١,٤٠٪	٨٣٠	-١٤,٤٦٪	٧١٠	٠,٠٠٪	٧١٠	-٣,٥٢٪	٧٣٥	-٣,٥٢٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٤٥	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪	٧٦٠	-٢,٧٣٪		
حمص		١ كغ	١٣٣٠	-٢٤,٤٠٪	١٤٢٥	-٢٠,٣٥٪	١١٧٥	٠,٠٠٪	١١٧٥	-٥,٥٤٪	١١٤٠	-٥,٦٢٪	١٠٨٠	-٣,٨٥٪	١٠٨٠	٠,٠٠٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪	١٠٨٠	-١,٥٤٪		
فول		١ كغ	١٢١٥	-٣٢,٠٥٪	٨٨٠	-١٤,٣٣٪	٧٠٠	-٣,٥٧٪	٧٠٠	٠,٠٠٪	٧٠٠	-٣,٥٧٪	٧٥٢	١٢,٨١٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪	٧٦٠	-١,٠٦٪		
عدس		١ كغ	٢٥٧٥	-٣٧,٢٨٪	١٩١٥	-٢٥,٩٥٪	١٤٤٥	-٢٤,٧٣٪	١٤٤٥	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	٠,٠٠٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪	١٤٩٠	-٣,٤٨٪		
فاصوليا		١ كغ	٢٧٤٠	-١٦,٩٧٪	١٤٤٠	-٩,٩٠٪	١٤٤٠	-١٣,٣٣٪	١٣٦٠	-٣,٤٨٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪	١٤٣٠	٠,٠٠٪		
برغل		١ كغ							٨٨٠	٧,٩٧٪	٨٧٥	٤,١٧٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٠	-٠,٥٧٪	٨٧٥	٠,٥٧٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪	٨٧٥	٠,٠٠٪

السلعة	الماركة	وحدة	السعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة	سعر ل.ل	النسبة
طبات																										
مص بطحينة	شتورا	٣٨٠ غ	٩٣٠	-٦,٤٥٪	٨٧٠	-٣,٤٥٪	٨١٠	-٠,٠٦٪	٨٣٥	-٠,٠٦٪	٨٦٧	١,٤٦٪	٨٣٠	-٩,٨٠٪	٧٨٢	٠,٠٠٪	٧٨٢	-٣,٤٩٪	٨٠٢	٢,٥٦٪	٧٧٤	-٠,٥٢٪	٧٧٠	٠,٠٠٪	٧٣١	-٥,٠٦٪
يل مدمس	شتورا	٣٨٠ غ	٦٠٠	٤,١٧٪	٦٢٥	-٢,٤٠٪	٦١٠	٠,٠٠٪	٦١٠	-٠,٤٩٪	٦٠٤	-٠,٤٩٪	٦٠٧	٠,٠٠٪	٦٠٤	٠,٠٠٪	٦٠٤	-٠,٣٣٪	٦٠٢	٠,٠٠٪	٥٨٥	-٠,٨٥٪	٥٨٠	٠,٠٠٪	٥١٠	-١٢,٠٧٪
بازيلا	شتورا	١ كلغ	٢١٣٥	-١,٦٨٪	٢٠٣٥	-٠,٩٨٪	٢٠١٥	-٠,٥٠٪	١٩٩٥	-٠,١٥٪	١٩٩٣	-٠,١٠٪	٢٠٠٥	-٠,٧٤٪	١٩٩٠	-٠,١٠٪	١٩٨٨	-٠,٠٥٪	١٩٧٨	-٠,٠٥٪	١٩٧٦	-٠,١٠٪	١٩٧٠	-٠,٣٠٪	١٩٦٧	-٤,٩٣٪
لوبيا	شتورا	١ كلغ	١٨٦٠	٩,١١٪	٢٠٣٥	-٠,٩٨٪	٢٠١٥	٠,٠٠٪	٢٠١٥	-٠,٧٤٪	٢٠٠٥	-١,٢٨٪	٢٠٢٦	١,٣٠٪	٢٠٠٠	-١,٢٨٪	٢٠٢٣	١,٠٢٥٪	٢٠١٠	-٠,٠٥٪	٢٠١٠	-٠,٠٥٪	١٩٩٠	-٠,٠٠٪	١٩٦٧	-٠,٢٥٪
بس المشمش	شتورا	١ كلغ	٣٤٠٥	-٣,١٤٪	٣٤٩٨	-٠,٢١٪	٣٤٩٠	-٠,٦٦٪	٣٤٩١	١٧,٣٣٪	٢٨٠٥	-٨,٦٣٪	٣٠٧٠	-٠,٦٦٪	٣٠٧٠	-٠,٦٦٪	٣٠٧٠	-٠,٠٠٪	٣٠٧٠	-٠,٠٠٪	٣٠٧٠	-٠,٠٠٪	٣٠٧٠	-٠,٠٠٪	٣٠٧٠	-٠,٠٠٪
سردين	علبة		٥٧٠	-٥,٢٦٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪	٥١٠	٠,٠٠٪
طون		٢٠٠ غ	١١٨٥	-١٨,١٤٪	٩٧٠	-١٨,٥١٪	٧٩٠	-١٣,٦٢٪	٧٨٥	-٠,٩٣٪	٧٨١	-٠,٦٤٪	٧٨٠	-٠,٦٤٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٠	٠,٠٠٪	٧٧٠	٠,٠٠٪
مرتديلا	زوان	٨٥٠ غ	٣٩٢٥	-٤,٤٦٪	٣٩٦٠	-٠,٨٨٪	٣٩٢٥	-٠,٦٣٪	٣٩٠٥	-٠,٣٨٪	٣٩٢٠	-٠,٣٨٪	٣٩٠٥	-٠,٣٨٪	٣٨٩٥	-٠,٠٨٪	٣٨٩٥	١,٢٦٪	٣٩٢٩	٠,٠٠٠٪	٣٩٣٤	-٠,١٥٪	٣٩٣٣	٠,٠٠٪	٣٩١٠	-٠,٥٨٪
عجنات و الطحينة																										
عكرونة		٥٠٠ غ	٧١٠	-٤,٢٣٪	٦٨٠	-٤,٤١٪	٦٥٠	٠,٠٠٪	٦٥٠	٠,٠٠٪	٦٥٠	٠,٠٠٪	٦٥٠	٠,٠٠٪	٦٧٤	-٠,١٥٪	٦٧٥	٣,٨٥٪	٦٥٠	٠,٠٠٪	٦٧١	-٠,١٥٪	٦٧٠	-٠,١٥٪	٦٦٨	-٠,٣٠٪
شعرية		٥٠٠ غ	٧١٠	-٤,٢٣٪	٦٨٠	٠,٠٠٪	٦٨٠	٠,٠٠٪	٦٨٠	٠,٠٠٪	٦٧١	-٠,١٥٪	٦٧٧	-٠,٤٤٪	٦٧١	-٠,١٥٪	٦٧٥	-٠,١٥٪	٦٧١	-٠,٤٥٪	٦٧١	-٠,٤٥٪	٦٧٠	-٠,١٥٪	٦٦٧	-٠,٤٥٪
طحينة		١ كلغ	٢٤٦٥	١,٠١٪	٢٤٩٠	٠,٠٠٪	٢٤٩٠	٠,٠٠٪	٢٤٣٥	٥,٨٢٪	٢٣٣٠	-٠,٠٨٪	٢٣٣٣	٥,٨٢٪	٢٧٦٦	٣,١٥٪	٢٧٦٦	١,٨٤٪	٢٧٥٦	-٠,٤٥٪	٢٧٥٦	-٠,٤٥٪	٢٧٥٥	-٠,١٥٪	٢٦٦٤	-٠,٤٥٪
حلاوة		١ كلغ	٢٤٦٥	-٢١,٦٥٪	١٨٥٠	-٠,٥٤٪	١٨٦٠	٠,٠٠٪	١٩٦٠	٥,٣٨٪	١٩٦٠	٥,٣٨٪	١٩٦٠	٥,٣٨٪	٢١٤٨	٩,٥٤٪	٢١٤٨	٠,٠٠٪	٢١٤٨	-٠,٨١٪	٢١٣٠	٠,٠٠٪	٢١٣٠	-٠,١٧٪	٢١٢٠	-٠,٤٧٪
حوم و البيض																										
لحم	ضم	١ كلغ	١١١٠٠	-٨,٩١٪	١٠٠٠٠	-٨,٩٠٪	٩١١٠	-٠,٤١٪	٩٠٦٥	-٠,٥٠٪	٩٠٧٠	-٠,٥٠٪	٩٠٦٥	-٠,٤١٪	٨٩٩٠	-٠,٠٧٪	٨٩٩٦	-٠,١٨٪	٨٩٤٤	-٠,٥١٪	٨٩٤٤	-٠,٢٤٪	٨٩٠٨	-٠,٢٩٪	٨٨٩٦	-٠,٤٠٪
بقر		١ كلغ	٦٢٠٥	-٤,٣٥٪	٥٩٣٥	٠,٠٥٪	٥٩٢٥	٠,٠٥٪	٥٩٣٥	-٣,٦٧٪	٥٧٢٢	-٣,٥٤٪	٥٩٤٠	٠,٠٨٪	٥٧١٦	-٠,١٠٪	٥٧١٦	-٠,١٢٪	٥٧٦٩	٢,٠٥٪	٥٧٥٥	-٠,٢٨٪	٥٧٣٩	-٠,٢٨٪	٥٧١٢	-٠,٣٠٪
فروج		١ كلغ	٢٢٩٠	٢١,٨٣٪	٢٧٩٠	٣,٥٨٪	٢٨٩٠	-١٨,٦٩٪	٢٣٥٠	٢٢,١٣٪	٢٨٧٠	-٦,٤٥٪	٢٦٨٥	٧,٣٠٪	٢٨٨١	-٣,٩٢٪	٢٧١٨	-٣,٨٠٪	٢٥٠٠	١٣,٧٤٪	٢٨٢٨	-١٣,١٦٪	٢٧٢٨	-٣,٥٩٪	٢٧٢٦	-١٢,٥٠٪
بيض	لبن كرتونة		٢٧٠٠	-٩,٢١٪	٢٤٥٠	-٣,٧٠٪	٢٢٦٠	٧,٢٠٪	٢٥٣٠	-١٠,٢٧٪	٢٢٦٥	-٢,٩٦٪	٢١٦٨	١٣,٧٤٪	٢٥٩٥	٣,٨٠٪	٢٥٩٥	١٢,٦٨٪	٢٩٢٤	-١٧,٥٨٪	٢٤١٠	٠,٠٠٠٪	٢٤١٠	-١٨,١٧٪	٢٩٦٠	-١٨,٨٧٪
رطبات																										
شاي		١ كلغ	٤٠٥٠	-١,٢٣٪	٤٠٠٠	٥,٢٥٪	٤٢٠٠	-٠,٢٤٪	٤٢٠٥	-٠,٨٣٪	٤٢٤٠	٤,٢٠٪	٤١٥٥	-١,١٦٪	٤٣٣٠	-٠,٢٣٪	٤١٥٥	-١,١٦٪	٤١٤٠	-٠,١٨٪	٤١٤٠	٠,٠٠٠٪	٤١٤٠	٠,٠٠٠٪	٤١٤٠	٠,٠٠٠٪
مطدون		١ كلغ	٢٧٧٥	-٤,٦١٪	٢٥٥٥	-٠,٥٥٪	٢٥٨٠	-٤,١٨٪	٢٧٧٥	١,٧١٪	٢٧٤٥	١,٧١٪	٢٧٢٥	-٠,٤٤٪	٢٦٤٠	-١,١٦٪	٢٦٤٠	٠,٠٠٠٪	٢٦٤٠	٠,٠٠٠٪	٢٦٤٠	٠,٠٠٠٪	٢٦٤٠	٠,٠٠٠٪	٢٦٤٠	٠,٠٠٠٪
معتبلة	سمة	١,٥ ل	٦٠٠	-٣,٣٣٪	٥٨٠	-٣,٤٥٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	-٠,٥١٪	٥٥٧	-٠,٥٣٪	٥٥٥	-٠,٣٦٪	٥٥٣	-٠,٣٦٪	٥٧١	٣,٦٥٪	٥٥٨	-٠,٥٣٪	٥٦٥	٩,٥٠٪	٥٦٥	٠,٠٠٪	٥٦٨	٠,٠٠٪
احيق الغسيل و مواد التنظيف																										
احيق	بس	١ كلغ	١٨٢٠	-٤,٧٠٪	١٧٢٥	٢,٧٤٪	١٧٥٥	-٠,٨٥٪	١٧٤٠	١,٨١٪	١٧٧٢	٠,٠٠٪	١٧٧٢	٠,٠٠٪	١٧٧٢	٠,٠٠٪	١٧٧٢	٠,٠٠٪	١٧٧٠	-٠,٢٤٪	١٧٧٠	-٣,٠٦٪	١٧٦٤	-٠,١٧٪	١٧٥٤	٢,٥٧٪
	ارزال	١,٥ كلغ	١٩٣١٠	-٦,١٦٪	١٨٢٤٠	٠,٠٠٪	١٨٢٤٠	-٠,١٦٪	١٨٢٠٠	-٠,٣٩٪	١٨٢٠٠	-٠,١٧٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪	١٨٠٣٠	-٠,٣٩٪
	برسيل	١,٥ كلغ	١٨٢٦٥	-٢,٥١٪	١٧٩٩٠	٠,٠٠٪	١٧٩٩٠	-٠,٠٦٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	٠,٠٠٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪	١٨٤٨٣	-٠,٠٧٪
ابون	وطني	١ كلغ	١٢٢٥	-٤,٤٦٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	-٠,٤٣٪	١١٦٥	٤,٤٠٪	١١٦٠	-٤,٢٩٪	١١٦٥	٠,٠٠٪	١١٦٥	-٠,٨٨٪	١١٦٠	-٠,٨٧٪	١١٦٠	٠,٠٠٪	١١٦٠	٠,٠٠٪	١١٦٠	٠,٠٠٪	١١٦٠	٠,٠٠٪
حرام		٥٠٠ غ	١٢٨٠	-١٠,١٦٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪	١١٥٠	-٨,٧٠٪
المجموع			١٨٣٦٩٠	-٤,٦٦٪	١٧٥١٢٨	-٠,٦٤٪	١٧٤٠٠٥	-٠,٧١٪	١٧٤٧٧٥	٠,١١٪	١٧٤٩٦٣	٠,٥٦٪	١٧٤٩٢٩	٠,١٥٪	١٧٤١٦٨	-٠,٠١٪	١٧٤١٧٨	٠,٠٥٪	١٧٥١٣٦	-٠,٨٨٪	١٧٣٥٩١	-٠,٦٤٪	١٧٤١٧٠٨	-٠,٥١٪	١٧٣٨١٦	-٠,٠١٪	١٧٣٧٩٣	-٠,٠١٪	١٧٣٩١٧	٠,٠٧٪	١٧٣٩٣٢	-٠,٣٢٪

السلعة	الماركة	الوحدة	أيلول ٩٢		تشرين الثاني ٩٢		كانون الثاني ٩٣		شباط ٩٣		آذار ٩٣		نيسان ٩٣		أيار ٩٣		حزيران ٩٣		تموز ٩٣		آب ٩٣		تشرين الأول ٩٣		تشرين الأول ٩٣		كانون الأول ٩٣		كانون الثاني ٩٤		شباط ٩٤		آذار ٩٤		٩٢/٩٤
			سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر	نسبة	سعر ل.ل	نسبة	سعر ل.ل	نسبة	سعر ل.ل	نسبة	سعر ل.ل	نسبة	سعر ل.ل	نسبة
شيك																																		
حس بطعم	شتورا	٣٨٠ غ	١١١٥	-٣٠,٧٢٪	١٠١٥	-٨,٣٧٪	٩٣٠	-٨,٤٣٪	٨٧٠	-٣,١٥٪	٨١٠	-٣,١٥٪	٨٣٥	٠,٠٠٪	٨٣٥	٠,٠٠٪	٨٣٥	٠,٠٠٪	٨٣٥	٠,٠٠٪	٨٣٥	٠,٠٠٪	٧٨٢	-٦,٤٨٪	٧٩٥	-١,٣٧٪	٧٧٠	-٢,٥٣٪	٧٧٠	٠,٠٠٪	٧٧١	٠,٠٠٪	-٣٠,١٠٪
ل مفتس	شتورا	٣٨٠ غ	٩٧٥	-٢٨,٧٢٪	١١٥	-١٢,٦٧٪	١٠٠	٥,١٧٪	٩٥	-٧,٤٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٠٤	-٥,٨٩٪	٩٠٤	٠,٠٠٪	٩٠٤	٠,٠٠٪	٩٠٤	٠,٠٠٪	٩٠٤	٠,٠٠٪	٩٠٤	٠,٠٠٪
بترولا	شتورا	١ كغ	٣٣٨٠	-٢٩,٥٩٪	٢٣٨٠	-١٠,٢٩٪	٢١٢٥	-١,٦٨٪	٢٠٣٥	-٠,٩٨٪	٢٠١٥	-٠,٩٨٪	٢٠١٥	٠,٠٠٪	٢٠١٥	٠,٠٠٪	١٩٩٣	-١,٠١٪	١٩٩٥	-٠,٥٠٪	١٩٩٥	-٠,٥٠٪	١٩٨٤	-٠,٥٥٪	١٩٨٤	-٠,٥٠٪	١٩٨٤	-٠,٥٠٪	١٩٨٤	-٠,٥٠٪	١٩٨٤	-٠,٥٠٪	١٩٨٤	-٠,٥٠٪
لوبيا	شتورا	١ كغ					١٨٦٠	٩,٤١٪	١٧٠٥	-٨,٩٨٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪	١٧٠٥	٠,٠٠٪
س الفستق	شتورا	١ كغ	٢١٤٥	-٢٥,٠٤٪	٢٨٣٠	-٢١,٤٧٪	٢٤٢٨	٣,١٤٪	٢٣٥٠	-٩,١٩٪	٢٥٩٠	-٧,٢١٪	٢٨٠٥	٨,٥٧٪	٣٠٧٠	٩,٦٩٪	٣٤٩١	١٧,٣٣٪	٣٢٣٠	٥,١٤٪	٣٢٣٠	٠,٠٠٪	٣٢٣٠	٠,٠٠٪	٣٢٣٠	٠,٠٠٪	٣٢٣٠	٠,٠٠٪	٣٢٣٠	٠,٠٠٪	١٩٨٥	-١,٥١٪	١٩٨٥	-١,٥١٪
برتين		علبة	٥٣٠		٥٤٠	٨,٩٢٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٤٠	٠,٠٠٪	٥٣٥	-٧,٤١٪	٥٣٥	٠,٠٠٪	٥٣٥	٠,٠٠٪	٥٣٥	٠,٠٠٪	٥٣٥	٠,٠٠٪	٥٣٥	٠,٠٠٪	٥٣٥	٠,٠٠٪	٥٣٥	٠,٠٠٪		
طون		٢٠٠ غ					١١٨٥	-١٨,١١٪	٩٧٠	-١٨,٠٧٪	٧٩٠	-١٨,٥٦٪	٧٨٥	-٠,٦٣٪	٧٨٠	-٠,٦٣٪	٧٨١	٠,١٣٪	٧٧٩	-٠,٢٦٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٧٧٩	٠,٠٠٪	٥٣٠	-٣,٧٧٪		
برتيلا	زرلن	٨٥٠ غ	٧٧٧٠	-٣١,٠٣٪	٥٣١٠	-٣١,٠٩٪	٤١٤٥	-٢٢,٠٩٪	٣٩٦٠	-٤,٤٧٪	٣٩٦٥	-٠,٠٨٪	٣٩٦٥	٠,٠٠٪	٣٩٦٥	٠,٠٠٪	٣٩٦٥	٠,٠٠٪	٣٩١٣	-٠,٠٦٪	٣٩٠٠	-٠,٣٣٪	٣٨٨١	-٠,٣٣٪	٣٩٥٦	١,٤٣٪	٣٩٣٣	-٠,٠٥٪	٣٩٣٣	٠,٠٠٪	٣٩١٠	-٠,٠٢٪	٣٩١٠	-١٩,١٤٪
عجنات و الطحينة																																		
مكرونة		٥٠٠ غ	١١٢٥	-٣١,٠٩٪	٩١٠	-٢١,٩٨٪	٧١٠	-٢١,٩٣٪	٩٨٠	٣٨,٠٣٪	٩٦٠	-٢,٠٤٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٦٠	٠,٠٠٪	٩٧٥	١,٥٦٪	٩٧٥	٠,٠٠٪	٩٧٤	-٠,١٠٪	٩٧٣	-٠,١٠٪	٩٧٣	٠,٠٠٪	٩٧٣	٠,٠٠٪	٩٧٣	٠,٠٠٪	٩٧٣	٠,٠٠٪	٩٧٣	٠,٠٠٪
تحينية		٥٠٠ غ	٢١٢٥	-٣٧,١١٪	١٥٢٥	-٢٨,٤٤٪	٢١٢٥	-٢٨,٤٤٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪	٢١٢٥	٠,٠٠٪
طحينة		١ كغ	٨٢٥٠	-٢٢,٩١٪	٢٨٠٠	-٢٥,١٢٪	٢١٢٥	-٢٤,١٠٪	٢١٢٥	١,٠١٪	٢٤١٠	١٣,٠٩٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪	٢٤٢٥	٠,٠٠٪
حلاوة		١ كغ	٢١٥٠	-٢٢,٧٥٪	٢٧٥٠	-٢١,٤٤٪	٢٤١٥	-١٢,٤٤٪	١٨٥٠	-٢٣,٩٥٪	١٨٥٠	٠,٠٠٪	١٨٥٠	٠,٠٠٪	١٨٥٠	٠,٠٠٪	١٩٦٠	٥,٧٠٪	١٩٦٠	٠,٠٠٪	٢١١٨	٨,٠٤٪	٢١١٨	٠,٠٠٪	٢١٤٨	١,٠٠٪	٢١٣٠	-٠,٨٥٪	٢١٣٠	٠,٠٠٪	٢١٣٠	٠,٠٠٪	٢١٣٠	٠,٠٠٪	٢١٣٠	-٠,٨٢٪
حوم و البيض																																		
لحم	غنم	١ كغ	١١٠٠٠	-٣٥,٩٤٪	١٠٢٥٠	٨,٢٤٪	١١١٠٠	-٩,٩١٪	١٠٠٠٠	-٩,٩٠٪	٩١١٠	-٨,٩٠٪	٩٠٢٥	-٠,٤٩٪	٩٠٢٥	-٠,٤٩٪	٩٠٢٠	-٠,٠٥٪	٩٠٢٥	٠,٠٥٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪	٩٠٢٥	٠,٠٠٪
	بقر	١ كغ	٩٦٠٠	-٢٩,١٨٪	٧٧٠٠	-٢٠,٣٥٪	٧٢٠٥	-٦,٥٠٪	٥٩٢٥	-١٧,٣٥٪	٥٩٢٥	٠,٠٥٪	٥٩٤٠	٠,٠٨٪	٥٩٣٥	-٠,٠٥٪	٥٩٤٠	٠,٠٨٪	٥٩٢٢	-٠,٠٤٪	٥٩٢٠	-٠,٠٣٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪	٥٩٢٠	٠,٠٠٪
فروج		١ كغ	٢١٢٥	-٢٧,٨٤٪	٢٨٢٥	-٢٠,٣٥٪	٢٢٩١	١١,٨٣٪	٢٣٩٠	٣,٥٨٪	٢٨٩٠	٢٠,٩٣٪	٢٣٥٠	-١٨,٦٩٪	٢٣٥٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٢٢,١٣٪	٢٨٤٠	-١,٤٥٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪	٢٨٤٠	٠,٠٠٪
بيض	ابيض	كرتونة	٥٢١٠	-٢٣,٩٥٪	٤٠٠٠	-٢٢,٥٠٪	٢٧٠٠	-٩,٢٩٪	٢٤٥٠	-٣,٦٧٪	٢٣٩٠	٧,٢٠٪	٢٥٣٠	٥,٨٣٪	٢٤٦٥	-٢,٩٦٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪	٢٤٦٥	٠,٠٠٪
ر طبات																																		
شاي		١ كغ	٧٥٤٠	-٢٦,٧٧٪	٥٥١٠	-٢٦,٥٠٪	٤٠٥٠	-٢١,٤٣٪	٤٠٠٠	-١,٢٣٪	٤٢١٠	٥,٢٥٪	٤٢٠٠	-٠,٢٤٪	٤٢١٥	٠,١٢٪	٤١٧٥	-٠,٨٣٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪	٤١٧٥	٠,٠٠٪
مطبون		١ كغ	٧٠٠٠	-٣١,٨٦٪	٥٥١٠	-٢١,٨٦٪	٥٧٧٥	١,٧١٪	٥٥٥٥	-١,٩١٪	٥٣٧٥	-٤,١٨٪	٥٤٨٠	١,٠٥٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪	٥٤٨٠	٠,٠٠٪
ه معلبة	سمنة	١.٥ ل					٦٠٠	-٢,٣٣٪	٥٨٠	-٣,١٥٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪	٥٦٠	٠,٠٠٪
ساعيق الغسيل و مواد التنظيف																																		
سلديق	بين	١ كغ	٢٦١٠	-٣١,٦٢٪	١٩١٠	-٩,٠٥٪	١٨٤٠	-٥,٠٧٪	١٩٢٥	-٠,٢٦٪	١٩٢٥	٠,٠٠٪	١٩٢٥	٠,٠٠٪	١٧٥٥	-٨,٥٥٪	١٩٢٢	١,٨١٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪	١٩٢٢	٠,٠٠٪
	زرلن	٤.٥ كغ	٢٩١٢٥	-٣١,٦٢٪	٢٩١٢٥	-٣,١٨٪	٢٩٢١٥	-٠,٢٦٪	١٨٤٠	-٩,١٢٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪	١٨٤٠	٠,٠٠٪
	برسيل	٤.٥ كغ	٢٩١٢٥	-٣١,٦٢٪	٢٠٤٣٥	-١٠,٧٩٪	١٨٤٢٥	-١,٥١٪	١٧٩٩٥	-٢,٤٩٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪	١٧٩٩٥	٠,٠٠٪
سلون	رطبي	١ كغ	٢١٧٥	-٣١,٣١٪	٢١٨٠	-٤٣,٨١٪	١٢٢٥	-٤٣,٨١٪	١١٧٠	-٤,٢٦٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪	١١٧٠	٠,٠٠٪
سمارم		٥٠٠ غ	٢٣١٥	-٤٠,٨٢٪	١٣٧٠	-٤٠,٨٢٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪	١٣٧٠	٠,٠٠٪
المجموع	سلعة ٣٧		١١٨١٨٥	-٣١,٦٥٪	١٠٥٨٠٥	-١٠,٠٥٪	١٨٣٢٠٥	-٣١,٦٥٪	١٥٣٠٦٣	-٤,٣٤٪	١٦٢٨٨٠	-٠,١٢٪	١٥٦٦٦٥	٠,٣٤٪	١٥٥٩٠٨	-٠,١٠٪	١٥٥٨٢٥	-٠,٣٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٣٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪	١٥٦٦٦٥	٠,٠٠٪
				-٤١,٩٥٪		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪		١٥٥٦٧٩		٠,٠٩٪

٥ - تطور اسعار السلع مقارنة مع انخفاض الدولار :

يلاحظ من الجدول اعلاه ان اسعار مجموع السلع ارتفعت مع سعر الدولار خلال شهر ١٩٩٢/٩ بنسبة ٧٨٠٪ تقريبا. ومع انخفاض سعر الدولار خلال شهر ١٩٩٢/١١ انخفضت هذه الاسعار بنفس النسبة. ومع الفترة الممتدة ما بين أواخر العام ١٩٩٢ وبداية العام ١٩٩٣ انخفضت اسعار مجموع السلع بنسبة أقل بـ ١٠٪ من انخفاض سعر الدولار. أما بعد ذلك التاريخ ومع الانخفاض الطفيف لسعر الدولار وثباته حافظت اسعار مجموع السلع على ثباتها.

نستنتج بالتالي من هذا الجدول ان مجموع السلع الاستهلاكية الاساسية مرتبطة ارتباطا وثيقا مع سعر الدولار.

تطور الأسعار مقارنة مع أنخفاض الدولار

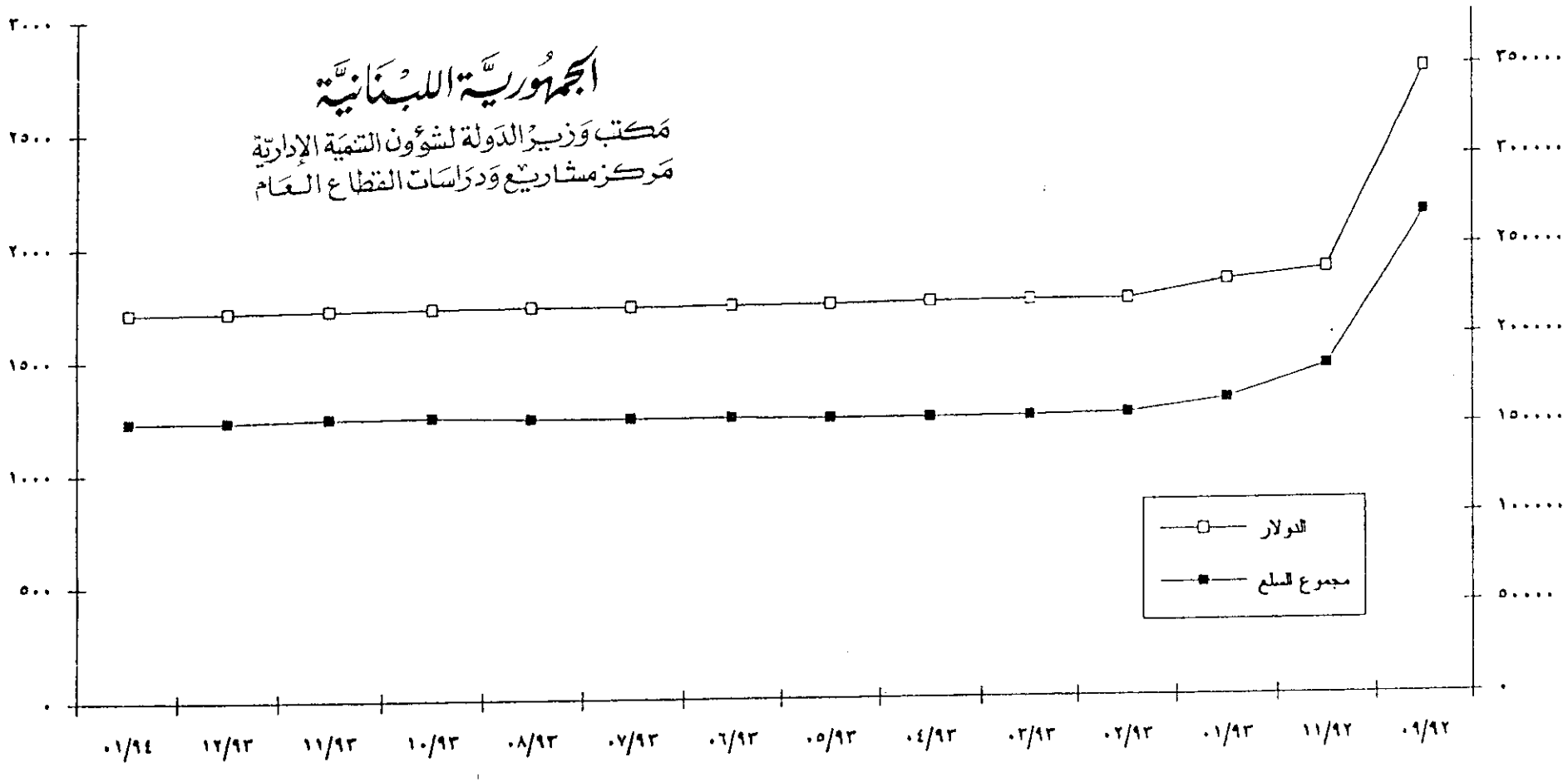

٦ ـ لجنة الغلاء وارتفاع اسعار السلع

ارتفعت الاسعار بنسبة تتجاوز ٢٥% في العام الماضي فيما انخفض الدولار ٦,٩١% .

هذا وقد اظهر الجدول الدوري بتطور الاسعار الذي تصدره وزارة الاقتصاد والتجارة جزءا من هذه الحقيقة، على اعتبار انه يبين ان عددا من السلع الغذائية قد ارتفعت اسعارها، بين مطلع العام الماضي ونهاية تشرين الثاني بنسب تراوحت بين ٤ و ٢٤% ،وهذه بعضها على سبيل المثال ليس الا :

ـ فروج	٢٣,٩٣%
ـ فاصوليا	٢١,١٩%
ـ شاي	١٦,٦٧%
ـ سكر	١١,٧١%
ـ طحينة	٧,٥١%
ـ ملح	٥,٤٨%
ـ بن	٤,٧١%

كما تنبغي الاشارة على انه على اثر نشر مرسوم تصحيح الاجور في القطاع الخاص ارتفعت اسعار السلع المستوردة كما ارتفعت اسعار السلع الوطنية على اثر اقرار رفع تعرفة الكهرباء .

والتقدير الاولي لنسب الزيادات على الاسعار سجل انها بلغت ما بين ٢٣,٥% للسلع الغذائية واكثر من ٢٥% للسلع التي رفعت الرسوم الجمركية عليها حسب الجدول رقم ـ ٩ ـ في قانون الموازنة.

الواقع ان معظم الخبراء الاقتصاديين يجمعون على ان النمو الاقتصادي لا يحسن بالضرورة وعلى الدوام حياة الناس ، كما ان النمو لم يعد يقاس فقط بحجمه بل بنوعه اساسا. وهنا فالمطلوب برأي هؤلاء الخبراء الاقتصاديين هو الكف عن اعتبار معالجة المسألة الاجتماعية كتتمة عفوية وتلقائية لمسألة النمو الاقتصادي ،ذلك انه ينبغي الاخذ بالمسألة الاجتماعية كمسأله مطروحة بحد ذاتها وكجزء لا يتجزأ من عملية الاعمار والنهوض الاقتصادي الذي يصبح اقتصاديا ـ اجتماعيا فنقول النهوض الاقتصادي ـ الاجتماعي . ونبقى ايضا في اطار التطور الذي طرأ على مفاهيم منظمات الامم المتحده التي تبدي اهتماما كبيرا بالتنمية البشرية اليوم .

اما وزارة الاقتصاد والتجارة فهي من دون صلاحيات على اية حال، وبالتالي فهي غير فاعلة في مكافحة الاحتكار وقمع الاسعار ، وذلك لعدة اسباب :

اولا : غياب القاعدة الاحصائية والامكانات التقنية لدى الوزارة،فمعروف انه لا يمكن التحرك اليوم من دون احصاء.

ثانيا: هزالة اجهزة حماية المستهلك وقمع الغش وتوابعها القانونية من محاكم وغيرها .

ثالثا: الغاء المجلس الوطني لسياسة الاسعار ورفض الوزير المختص الطلبات المتكررة المرفوعة اليه لتفعيله .

رابعا: عدم البدء بمشروع انشاء مكتب استيراد المواد الغذائية، مع الاشارة الى انه يتناقض مع سياسة الحكومة الرامية الى حرية السوق والاسعار .

خامسا: هشاشة التشريعات المتعلقة بالاحتكار والغلاء وعدم الرغبة بتطويرها .

سادسا: اصدار الروزنامة الزراعية في غير مواعيدها المقترحة مما يؤثر على الاسعار بالاضافة الى ضرب الانتاج المحلي والقيام بالسماح بأستيراد سلع منافسه .
يضاف الى ذلك تداخل صلاحيات عدة وزارات في المراقبة: لا سيما وزارات الزراعة والصحة والصناعة والنفط والمالية وادارة الجمارك وغيرها .

هذا بالاضافة الى (موقف الوزير ديمرجيان من لجنة مكافحة الغلاء ؟!). التخلي عن سياسة رفع رسوم الجمركية الهادفة الى دعم الصناعات المحلية الوطنية (وهذه تذكرنا بالمرسوم ١٩٤٣ والخلاف المزمن بين الصناعيين والتجار ... الخ). كما يرمي الى تعديل قانون التمثيل الحصري بأستثناء مواد محددة يختارها المشترع بحيث تصبح الحصرية الاستثناء ليس القاعدة .

من الضروري الخروج من العموميات التي تزعج الصناعيين كما التجار ولا ترضي ذوي الدخل المحدود ممن يتحملون الثمن الغالي على الدوام .

٧ — التسليفات للقطاعات الاقتصادية في عام ١٩٩٣

اظهرت ارقام مديرية الاحصاءات والدراسات الاقتصادية لدى مصرف لبنان ان مجموع التسليفات للقطاعات الاقتصادية بلغ في الفصل الاخير من العام الماضي حوالي ٥٨٩٥ مليار ل.ل. مقابل ٥٦٩٥ مليارا في الفصل الثالث و ٥٣٤٤ مليارا في الفصل الثاني و ٤٨٤٩ مليارا في الفصل الاول (للتفاصيل انظر الجدول رقم -١-).

اما بالنسبة للدين العام الصافي محسومة منه ودائع القطاع العام فقد بلغ ٥١١٨ مليار ل.ل. في مقابل حوالي ٣٦١٩ مليار ل.ل. في نهاية ١٩٩٢ اي بزيادة ٣٨,٧١٪ . (للتفاصيل انظر الجدول رقم — ٢ —) .

٨ — توقعات الشأن العقاري متفائلة

من المتوقع ان تدر تسوية مخالفات البناء حوالي ٤٠٠ مليون دولار ، وذلك بما فيها المخالفات على الاملاك العامة والاملاك الحكومية البحرية . كما ان غالبية هذه المخالفات مرتكبه في بيروت وضواحيها الشمالية والجنوبية .

لقد انجزت المصنفات الهجائية لمدينة بيروت ، مما سمح بتحديد الملكيات بالاسماء والمساحات المملوكة من اللبنانيين وغير اللبنانيين ، بانتظار ان يتم عرض الموضوع على مجلس الوزراء كيما يتخذ على اثره القرار بالسماح او عدمه لمعاودة تسجيل العقارات المشتراة من غير اللبنانيين . كما تنبغي الاشارة الى ان المصنفات الهجائية لبقية المناطق اللبنانية يجري العمل فيها ويتوقع ان تكون جاهزة خلال الاشهر المقبلة .

وجدير بالذكر ان الدوائر العقارية قد انجزت المعاملات المتراكمة منذ سنوات الاحداث والبالغ عددها ٨٠ الف معاملة عقارية في منطقة بيروت لوحدها ، انما يستثنى منها ٧ الاف معاملة اعتبرت مفقودة او تالفة. هذا مع الاشارة الى انه تم وضع اليد مؤخرا على ٣٥٠ معاملة من قبل وزارة المالية تعود لعقارات في غاية الاهمية وجدت لدى احد كبار موظفي الدوائر العقارية في بيروت . كما تنبغي الاشارة ان هذه المعاملات الـ ٣٥٠ كانت تعتبر مفقودة منذ اواسط السبعينات ويدفع اصحابها الكثير من اجل الحصول عليها . وهنا من الصعوبة بمكان تكوين ملفات هذه المعاملات لعدم وجود الخرائط لمدينة بيروت والمحافظات اذ يفتقد منها حوالي ٥٠٠ خريطة من اصل ٧ الاف خريطة. ومحافظة بيروت لوحدها مفقود منها ١٠٠ خريطة من اصل ٢١٨ خارطة تشكل مجموع الخرائط العقارية للعاصمة .

وجدير بالذكر ان وزارة المالية لزمت منذ مدة عملية انجاز خرائط بيروت لشركة فرنسية اسمها " اي . جي . ان " . هذا في الوقت الذي تجري فيه المحاولات لطرح كامل المصنفات الهجائية في اقرب وقت ممكن لتسهيل بعض العمليات العالقة والتي تشكل موضوع شكاوى من قبل بعض الرعايا العرب والخليجيين بشكل خاص .

وتنبغي الاشارة الى ان الحركة العقارية على العموم كانت خلال العام ١٩٩٣ افضل بالنسبة لسالفتها بالنسبة لعدد عمليات البيع والمبادلة والانتقال بالارث والاستملاك والتأمين . فقد بلغ عدد العمليات العقارية عموما ٩٨٠٧٠ عملية في عام ١٩٩٣ مقابل ٧٨٨٠٥ عملية في عام ١٩٩٢ ، منها ٤٢,٥ الف عملية بيع عقارات فالزيادة واضحة .

ويلاحظ هنا مسارعة العديد من اصحاب العقارات الى تسجيل عقاراتهم او عمليات الشراء والبيع تحسبا لاية تطورات جديدة بالنسبة للرسوم العقارية والمعاملات لجهة الزيادات التي تم تداولها ثم اوقف بحثها بموجب الجدول رقم - ٩ - الملحق بموازنة العام ١٩٩٤ .

يضاف الى ذلك العودة الى التسجيل المؤقت لعمليات البيع للاجانب المرفقة بالتعهد ريثما ينتهي من وضع المصنفات الهجائية .

اما الرسوم العقارية المحققة سنة ١٩٩٣ فقد ضربت رقما قياسيا بالمقارنة مع عائدات ١٩٩٢ ، اذ بلغت ١٧٨ مليار و ٦١٤ مليون ل.ل.سنة ١٩٩٣ مقابل ٩٣ مليار و ٩٤ مليون ل.ل. سنة ١٩٩٢ ، اي بزيادة قدرها ٨٥ مليار و ٥٢٠ مليون ل.ل. نسبتها ٩١,٨٦% .

كما تجدر الاشارة الى احصاءات الدوائر العقارية ووزارة المالية التي تظهر عدد عمليات البيع الخاصة بالاجانب والتي بلغت فقط ٦٢٢ عملية على مساحة اجمالية من العقارات بلغت ٥٢٣ الف متر . وهذا واقع لا يمكن من تطبيق القانون الذي ينص على ان الشخص غير اللبناني يستطيع ان يتملك مساحة حدها الاقصى ٥ الاف متر منها ٣ الاف كحد اقصى في بيروت . كما يمنع تملك الاجانب لاكثر من ٥% من مساحة كل محافظة . الامر الذي يزيد من ضرورة الاسراع بانجاز المصنفات الهجائية .

الجدول رقم (١)

التسليفات للقطاعات الأقتصادية ٥٨٩٤ مليارًا في ١٩٩٣ والدين العام الصافي ٥١١٨ مليار ليرة بزيادة ٣٨,٧١٪

١ - توزيع التسليفات المصرفية للقطاعات الاقتصادية (بملايين الليرات)

القطاع	الفصل الاول ١٩٩٣	(٪)	الفصل الثاني ١٩٩٣	(٪)	الفصل الثالث ١٩٩٣	(٪)	الفصل الرابع ١٩٩٣	(٪)	التغييرات
تسليفات للزراعة	٦١٩٣٠	١,٢٨	٧٢٥٧٧	١,٣٦	٦٩٤٩٩	١,٢٢	٧٤٨٦٢	١,٢٧	٥٣٦٣
تسليفات للصناعة	٤٤٦١٦٢	٩,٢٠	٥٧٦٤٥١	١٠,٧٨	٥١٤٤١٥	٩,٠٣	٥٢٩٩٢٧	٨,٩٩	١٥٥١٢
تسليفات للبناء	٤١٩٥٨٥	٨,٦٥	٥١٩٨٠٠	٩,٧٣	٥٢٣٢١٠	٩,٢٦	٥٣٣٤٦٤	٩,٠٥	٢٥٤
تسليفات للتجارة	٢٥٧٤٠٩٥	٥٣,٠٨	٣٠٨١٠٦٩	٥٧,٦٥	٢٩٢٢٤٢٦	٥١,٣٢	٣١٦٤٨٢٧	٥٣,٦٩	٢٤٢٤٠١
تجارة خارجية	٥٢٥٩٦٥	١٠,٤٣	٦٠٦٣٥٤	١١,٦٨	٥٧٨٧٥٠	١٩,٨١	٥٥١٦٢٩	١٧,٤٣	- ٢٧١٢١
تجارة داخلية	١٥٤٧٧٢٠	٦٠,١٣	١٩٣٧٩٠٠	٦٢,٩٠	١٧٨٢٣٢١	٦١,٠٢	١٩٩٢٢٥٨	٦٢,٩٩	٢٠٨٩٢٧
تجارة خدمات	٣٣٢٥٠٠	١٢,٩٢	٣٦٥٨٧٧	١١,٨٧	٣٩٠٨١٠	١٣,٢٧	٤٥٧٣١٨	١٤,٤٥	٦٦٥٠٨
تسليفات للاستهلاك	١٦٧٩١٠	٦,٥٢	١٧٠٩٢٨	٥,٥٥	١٦٩٥٣٥	٥,٨٠	١٦٣٦٢٢	٥٠١٧	- ٥٩١٢
تسليفات لمؤسسات مالية	٣٠٥٢٢	٠,٦٣	٤٣٨٢٤	٠,٨٢	٤٨٤٢٥	٠,٨٥	٥٠١٠٤	٠,٣٥	١٦٧٩
تسليفات مختلفة	١٣١٦٩٩٤	٢٧,١٦	١٠٥٠٧١٧	١٩,٦٦	١٦٠٧٠٦٣	٢٨,٠٢	١٥٤١٤٤٦	٢٦,١٥	- ٦٥٦١٧
المجموع	٤٨٤٩٣٩٨		٥٣٤٤٤٣٨		٥٦٩٥٠٣٨		٥٨٩٤٦٣٠		١٩٩٥٩٢

الجدول رقم (٢)

٢ - الدين العام الداخلي في نهاية ١٩٩٣ (بملايين الليرات)

	نهاية ١٩٩٢	اذار ١٩٩٣	حزيران ١٩٩٣	ايلول ١٩٩٣	كانون الاول ١٩٩٣
قروض مصرف لبنان	٤١٦١٤٣	٥٢٣٠٣٥	٧١٤٢٧٥	٧٨٩٦٩٥	٧٣٨٧٦٣
قروض المصارف التجارية	٣٢٣٢٣٤٤	٣١٦٦١٣٤	٣٤٤١٧٩٥	٣٧٢٩٣٥٠	٤٣١٧٧٤٨
اخرون	٧٩٥٧٦٦	٨٢٧٤٩٥	٩٣١٩٢٥	١٠٠٨٢٣٣	١١٠٩٩٣٤
المجموع	٤٤٤٥٢٥٣	٤٥٢٦٦٦٤	٥٠٨٧٩٩٥	٥٥٢٧٢٧٧	٦١٦٦٤٤٥
ودائع القطاع العام	٨٢٦٧١٢	٦١٠٥٥١	٨٦٦٣٥٢	٩٠٨٢٣٠	١٠٤٨٣٦٣
الدين العام الصافي	٣٦١٨٦٣٥	٣٩١٦١١٢	٤٢٢١٧٤٢	٤٦١٩٠٤٧	٥١١٨٠٨٢

فهـــــــــرس عـــــــــام

الصفحـــــة

آ ذ ا ر ١٩٩٤

- دراســـــــــة ملـــف النفـــط ٢٣ / ٣٠
- مـلاحظـــــات اقـتصاديـــــــة ٣١ / ٣٨

دراسة الملف النفطي
بالوقائع والارقام
(مع بعض التعليقات)

I - غياب السياسه الرسميه للدوله وتباين الاراء حول تشغيل مصفاتي الزهراني وطرابلس .

اول ما تعانيه السوق النفطيه في لبنان من مشكله هو غياب السياسه الرسميه الواضحه في وسائلها واهدافها ، وهذا قد ادى الى الفوضى والى تحكم عدد قليل من الشركات بمادة النفط التي تصنف عادة ماده استراتجيه على غرار السلاح . كما ان غياب هذه السياسه للدوله يؤدي الى انعكاسات سلبيه تؤثر كل التأثير في قطاعات الاقتصاد الوطني وكذلك في الميزان التجاري ، سيما ان لبنان يتكبد فاتورة نفطية باهظة تقدر بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنويا . (انظر الجدولين رقم -١ - و -٢ - في اخر الدراسه واللذان يتممان بعضهما البعض من حيث الكمية والسعر والمبلغ والنسبه المئوية رغم عدم تطابقهما من ناحية المبلغ حيث الفرق هي حوالي ٨٠ مليون دولار).

وتتجلى سياسة رفع اليد وعدم التدخل التي تمارسها الدوله بشكل واضح من خلال الاصرار على عدم تشغيل مصفاتي طرابلس والزهراني لتكرير النفط . هذا في الوقت نفسه الذي يبدي عدد من الشركات الاجنبيه والمحليه اهتماما متزايدا بهذا القطاع لما يمكن ان يدر من ارباح طائله .

فالواقع ان تشغيل المصفاتين سيكون مربحا للغايه ، بالطبع اذا ما تم تأهيل المصفاتين وتوسيع طاقاتها التكريريه . تجدر الاشارة الى ان الدراسة الوحيده التي كان لها وجهة نظر مختلفه هي دراسة شركة " باكتل ودار الهندسه للنهوض الاقتصادي " ، حيث اوصت هذه الدراسة ببيع المصفاتين كخرده بسعر مائة الف دولار فقط .

وهذا ما جعل المراجع الرسميه تصر على عدم جدوى تشغيل المصفاتين كونهما خاسرتين . هذا في حين ان دراسة اعدت ايام حكومة الرئيس كرامي دحضت هذا الامر وبينت العكس وقد ورد فيها ان مشروع تأهيل المصفاتين يرتبط بالفائده المتوقعه منه الا وهي زيادة الطاقة الانتاجيه بأقل كلفه وخفض الفاتوره النفطيه وفق رؤيه سياسيه واقتصاديه واضحه في اطار الخيارين التاليين :

١ - تأمين كامل الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطيه المنتجه عبر تأهيل المصفاتين لتكرير ١٢٠ الف برميل يوميا من النفط الخام . هذا مع العلم ان الكلفه هنا تحتاج الى دراسات لمعرفة تحديد المبلغ المطلوب .

II — هل صحيح ان تشغيل المصفاتين غير مجد؟ .

الواقع ان القطاع النفطي يعتبر من اكثر القطاعات الاقتصاديه ربحيه من جراء حجم فاتورة النفط الكبير والباهظ (انظر الجدولين رقم — ١ — و — ٢ — في اخر الدراسه) الثمن الذي يتحمله لبنان من جراء فوضى الاستهلاك وعشوائيته ومن جراء تحكم بعض الشركات الخاصه وسيطرتها على مواردها البالغة الاهميه .

فالواقع ان الدوله عندما خرجت من السوق لمصلحة القطاع الخاص وتمنعت حتى عن اعادة تأهيل المصفاتين — طرابلس والزهراني ، فقد خسرت الخزينه مبالغ تقدر بمئات الالاف من الدولارات لصالح الشركات الخاصه . ولأخذ فكره عن ذلك تراجع الجداول المتعلقه بها في اخر الدراسه وكذلك بمجمل الموضوع .

يضاف الى ذلك ان الضرائب والرسوم المفروضه على هذه الشركات الخاصه ليست سوى رمزيه ولا تتوافق مع الارباح المحققه من قبل هذه الشركات . ومع ذلك فأن خزينة الدوله تجبي من نفسها بعض الرسوم على مادة البنزين ، بمعنى تدفعها عنها الشركات الاجنبيه لتأمين استمرارية استيراد هذه الماده الحيويه الى البلاد . وهذا ما اوضحه مره وزير الصناعه والنفط نفسه الدكتور اسعد رزق . والذي يقول ان موضوع النفط ليس بالموضوع السهل ، بل انه شائك ومعقد .

والوزير رزق نراه يطلب ١٠٠ مليون دولار لبسيطر على سوق النفط بحيث يصبح بمقدوره استيراد جميع المحروقات وتصبح الوزاره منافسه ومستورده على غرار الشركات الخاصه ولا يتجرأ احد على الاستيراد . وذلك لان هدف الوزاره ليس الربح وانما استقرار السوق والتأكد من النوعيه والوزن والسعر .

اما بالنسبه للدراسات حول المصفاتين نرى انها عديده ومتناقضه ولذلك نرى الوزير يقترح استيراد النفط من سوريا عبر الانابيب الموصوله بطرابلس . انما قبل ذلك لا بد من تأهيل الانابيب حسب رأيه حتى يمكن تشغيل المصفاتين وهذا عين الصواب.

واشار الى وجود طلب لشركه فرنسيه كبرى لتقوم بوضع دراسه نفطيه للبلاد مجانا . وذلك على اساس تأمين الاستهلاك المحلي من الفيول والمازوت والغاز والبنزين والزيت بالنوعيه التي نريد . وعلى الاثر توضع دفاتر الشروط لتأهيل المصفاتين اللتين بمقدروهما التخزين في اراضيهما الكميات اللازمه للتكرير وللتصدير الخام الى بلدان حوض المتوسط حيث اختصار الوقت في عملية النقل البحري اولا وتوفير الرسوم المرتفعه على البواخر التي تمر عبر قناة السويس ، مع العلم ان البعض منها لضخامته يضطر للدوران حول رأس الرجاء الصالح ولا يستطيع المرور فيها . ولمعرفة طاقه التخزين لهاتين المصفاتين بالامكان مراجعة الجدوليين رقم — ٧ — و — ٨ — في اخر الدراسه .

III— جورج غريب — مدير عام شركة "وردية هولدنغ انكوربوريشن " .

يرى ضرورة اشراف الدوله على كافة النشاطات النفطيه انما على اساس التنسيق مع القطاع الخاص واعادة تفعيل دور المصافي اما بأعادة تأهيلها او بأنشاء مصاف جديده . وقد تسأل مستغربا لماذا اهمال هذا القطاع الذي يمكن ان يدر على الدوله ارباحا سنويه عالية. (انظر الجداول في اخر الدراسه) .

فحسب رأي غريب هناك فوضى في سوق النفط وصلت الى السوق السوداء ولم يعد هناك اي اعتبار لا للنوعيه ولا للمواصفات المطلوبه .

فالواقع ان اهمية هذا القطاع بالنسبه لمختلف انشطة قطاعات الاقتصاد اللبناني لا تحتاج للكثير من البرهان . وبالتالي على الدوله واجب وضع سياسه تقوم على اسس ثابته تنبع من مصلحة البلد وتدعيم اقتصاده . وعليها بالتالي ان تبقى ساهره على تنظيم هذا القطاع لاستمرارية تموين البلد بهذه الماده الاستراتجيه وبأسعار عادله كيما لا يدفع المستهلك الثمن اضعافا مضاعفه . فالضروره تقضي بالمشاركه فيما بين القطاعين العام والخاص ،بمعنى تشكيل قطاع مختلط انما بأشراف الدوله حسب رأينا وفي اطار سياسه اقتصاديه قائمه على خطه واضحه تشكل جزأ من خطة النهوض الاقتصادي العام. وهذا في منتهى الاهميه سيما وان الفاتوره النفطيه حسب رأي جورج غريب هي في حدود ٨٠٠ الى ٩٠٠ مليون دولار (في حين هي كما في الجداول في اخر الدراسه في حدود ٦٠٠ مليون دولار وحوالي ٥٢٠ مليون دولار) . بمعنى انها تدر ارباحا ضخمه على خزينة الدولة الامر الذي يسهم في تنمية الاقتصاد ودعم قيمة الليره، كما ان أي خلل في تموين البلاد بالنفط ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته لاستحالة تشغيلها بشكل عقلاني وسليم من دون المشتقات النفطيه .

كما يرى غريب ضرورة التنسيق من قبل الدوله مع القطاع الخاص والاستعانه بالشركات المتخصصه ذات الخبره الواسعه في هذا المجال والتي لديها الامكانات الماليه للتحديث ومواكبة التطورات التقنيه في العالم . انما مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة استمرارية دور الدوله في مراقبة نشاطات المصافي والتدخل عند الحاجه .

اما نحن فنقول ان ما يقوله فهو غير ممكن وكما اسلفنا من دون قيام قطاع مختلط يكون الاشراف الفعلي والتنفيذي فيه للدوله لصالح الاقتصاد الوطني ومنتجيه وليس لصالح شركات الاستيراد فقط .

IV - علي زغيب يرى ان الاسعار التي تصدر عن الوزارة مبالغ فيها؟!!.

الواقع ، وحسب رأي علي زغيب ، ان تفجر الحرب الاهلية في سنة ١٩٧٥ تأتى عنه مع الوقت ما يلي :

١ - لبننة شركات التوزيع وانسحاب الشركات الاجنبيه (فقط شركة توتال عادت مؤخرا الى السوق بعد شرائها حصة خليل غطاس).

٢ - دخول اطراف جديده الى السوق من جراء افرازات الحرب .

٣ - توقف المصافي واحتراق اجزاء منها .

فهذا الواقع الجديد جعل سوق المحروقات سوقا تدخل فيه السياسه والسلطه والمال والاحتكار والتحالفات الى ما شابه .

فمن اجل مصلحة الوطن والمواطن يفترض ان يعود استيراد النفط للدوله على غرار ما هو عليه الدخان حسب رأي زغيب ، سيما وان النفط ماده استراتجيه والدخان ليس بمادة استراتجيه وتتجلى الفوضى في هذا القطاع فيما يلي حسب رأيه :

١ - استيراد غير مبرمج .

٢ - الاسعار ترتفع عند اتفاق المستوردين وتهبط عند احتلافهم والدولة لا تتدخل .

٣ - بناء المنشأت غير المطابقه للمواصفات الفنيه وفقا لتقرير لجنة دراسة اوضاع المنشأت والمشتقات النفطيه . (المرفوع بتاريخ ٢٧ آب ١٩٩٣ الى رئاسة مجلس الوزراء).

ويقترح علي زغيب انشاء مجلس اعلى للنفط وانضاقه من القطاع العام والخاص تشترك فيه :

- وزارة الداخليه ، الامن والمحافظ الفني يصدر قرار الترخيص.
- المديريه العامه للتنظيم المدني (تصنيف المناطق) .
- المديريه العامه للنفط .
- ادارة الجمارك ، (انشاء المستودعات الحقيقيه لاخضاعها للرقابه) .
- وزارة النقل ، (الملكيات البحريه).
- وزارة البيئه ، (التلوث) .
- مؤسسة المقاييس والمواصفات .

ويقوم هذا المجلس بدراسة وتنفيذ :

١ — سياسة الاستيراد وحصرها بالدوله وعمليات التسعير .

٢ — تشغيل المصافي وتطويرها وزيادة الطاقه التكريريه فيها .

٣ — شركات التخزين ومواقعها .

٤ — شركات التوزيع والنقل .

٥ — المحطات ومطابقتها للقوانين .

اما بالنسبه لتركيب الاسعار (انظر الجدول — ٩ — في اخر الدراسه) فهو مبالغ فيه من قبل الوزاره حسبما يرى علي زغيب .

حاليا البنزين المستورد لصالح المديريه العامه للنفط اغلى من اسعار الشركات . لذلك فهناك خلل يجب معالجته .

ولذلك يجب حصر الاستيراد بالدوله وليس فقط للبنزين وانما لبقية المشتقات النفطيه سيما وان لديها امكانيات للتخزين والبيع وتحظى بتسهيلات جمه اذ ان :

— استيراد المازوت حاليا مربح جدا ٥٠$ للطن .

— استيراد الغاز اكثر من مربح ١٠٠$ للطن .

— اسيراد الفيول مربح ٢٥$ للطن .

V — محمد جواد: لسنا بشيوخ نفط.

وهو يرى الحاجه الى تنظيم شامل وكامل لهذا القطاع . ويرى الترابط العضوي بين القطاعين العام والخاص وذلك من جراء مشاركة القطاع الخاص في التخزين والتوزيع. وذلك قبل الحرب الاهليه وخلالها وبعدها (انظر الجدول رقم — ١٠ — في اخر الدراسه) .

اما السوق الحاليه فهي تعتمد على الفعل وردة الفعل وليس التخطيط الشامل والكامل وهي ليست بسوق تسودها الفوضى كما يرى. وهناك ١٥٣ شركه فقط حسب رأيه مسجله في لبنان تلتزم بشروط الحصول على رخصة الاستثمار واجازات الاستيراد وموافقة تفريغ المشتقات في خزاناتها والالتزام بالبيع ضمن تركيبة الاسعار التي تحددها الوزاره والتقيد بمواصفات النوعيه المستورده .

نعرض فيما يلي ملخص لبعض الآراء:

أ — ناجي عازار رئيس تجمع شركات النفط: هدف التجمع المحافظه على الوجود والدفاع عن الحقوق ، العلاقه مع الوزاره سيئه لتفرد الوزير بقرارته .

ب — جوزيف صايغ ، امين سر تجمع شركات المحروقات ورئيس مجلس ادارة شركة يونايتد : العلاقه مع وزارة النفط ليست في الطريق الصحيح (العباره الطف لكن مضمونها لا يختلف عما يقول ناجي عازار) ، يتحدثون عن تشجيع الاستثمارات والممارسات تهرب الرساميل (غير صحيح ذلك، لتوظف هذه الرساميل في مجالات اخرى غير النفط).

ج — سعدي غندور عضو الهيئه التأسيسيه لتجمع شركات المحروقات ورئيس مجلس ادارة شركة فالكون انترناسيونال : تدخل الدوله في القطاع النفطي يجب حصره بأمرين : تركيب الاسعار ومراقبة النوعيه وايضا الاحتفاظ بمخزون احتياطي للتدخل عند الحاجه (يتضح انه من انصار القطاع المختلط)؛ اوقفنا استيراد البنزين الخالي من الرصاص لخلاف مع الوزاره على التسعير (يرى تدخل الدوله في التسعير لكن يرفضه لانه ليس بجانبه هنا) .

د — بهيج ابو حمزه ، نائب رئيس تجمع شركات المحروقات ورئيس مجلس ادارة كوجيكو : تنظيم القطاع النفطي يبدأ بوضع المواصفات اللبنانيه ، تقدمنا بعروض فرديه وبواسطة التجمع للمساهمه في تأهيل المصافي (مع الموافقه المربوطه بالمستوى للمعرفه والتكنولوجيا في الموضوع !؟).

هـ — محمد جواد ، عضو هيئة تجمع شركات النفط والمدير العام لشركة الطاقه اللبنانيه: متغيرات كثيره طرأت على القطاع النفطي (هذا صحيح)، العلاقه بين الشركات والوزاره يسودها التوتر لغياب التنسيق (صحيح لكن التوتر يعود كما غياب التنسيق لتمسك الشركات بأكثر مما لها مما لو كانت في قطاع مختلط بهيمنة الدولة).

و — ميشال قماطي ، مدير شركة مدكو: لا ارى وجود سياسه نفطيه، تشغيل المصافي يحتاج الى دراسه للجدوى الاقتصاديه

وننهي هذا الملف النفطي ببعض المعطيات الاحصائيه عن الانتاج في مصفاتي طرابلس والزهراني مع المشتقات النفطيه المستورده في عام ١٩٩٢ واسعار المخصص للتكرير في مصفاة طرابلس (انظر الجدولين رقم — ١١ — و — ١٢ —) .

ونختم بالقول ان النفط يشكل سلعه ذات طابع استراتيجي يجب ان تخضع لرقابة وجود الدوله في استيرادها وتصديرها وتكريرها. وبالتالي فالقطاع المختلط الذي نقترح مع غيرنا يجب ان تبقى للدوله فيه الكلمه الفصل في اطار سياسه اقتصاديه قائمه على خطة واضحة المعالم تشكل جزأ من كل من خطة النهوض الاقتصادي العام للبلاد. وذلك لأن التخصصية المتمثلة بالقطاع المختلط تفترض الرابطه التعاقديه الضمنية والصريحه في آن بين الدوله الممثله للقطاع العام والقطاع الخاص ، حيث يتوجب الوفاء من قبل القطاع الخاص بالالتزامات والمسؤوليات ليس فقط تجاه الدوله بل في الوقت نفسه تجاه الشعب بأكمله . اذ لا يكفي الالتزام بمجرد دفع الضرائب المترتبه عن الانشطه التجاريه بل لا بد من الوفاء لتعب وجهد وعرق الشعب اللبناني في لقمة عيشه ومصيره . وكل ذلك يوجب الحضور الدائم للدولة وعدم التفريط فيه بحيث تقوم بمسؤوليتها الكبرى في عملية بناء الاقتصاد القومي وارساء اسس العقلانيه والتنظيم في الانتاج والاستيراد .

الجدول رقم (١)

الفاتورة النفطية السنوية		
النوع	الفاتورة لكل نوع (دولار أميركي)	النسبة المئوية لكل نوع من الفاتورة
بنزين	٣١٢,٢٨٨,٠٠٠	٪٥٢,٠٠
مازوت	١١٢,٢١٤,٠٠٠	٪١٨,٧٠
كاز	٠١٨,٤٠٨,٠١٠	٪٢,٤٠
غاز سائل	٠٣٤,٥٣٧,٨٠٠	٪٥,٧٥
فيول أويل	١٢٦,٩٧٦,٠٠٠	٪١٢,١٥
المجموع	٦٠٠,٥٢٣,٨١٠	٪١٠٠,٠٠

الجدول رقم (٢)

النـــوع	الكمية طن	السعر C.I.F. دولار	الفاتورة لكل نوع دولار
بنزين	١.٢٠٦.٣٠٢	١٩٨.٦٦	٢٣٩.٦٢٤.٠٨٩
مازوت	٦٦٢.٣١٣	١٧٤.٥٨	١١٥.٦٢٦.٦٠٣
كاز طيران	١١٩.٩٩٥	٢٠٣.٨٤	٢٤.٤٥٩.٧٨١
فيول أويل	١.١٢٤.٧٤٤	٨٣.٧٦	٩٤.٢٠٨.٥٥٧
غاز سائل	١٢٠.٣٩٧	٣٢١.٤٧	٤٠.٦٠٦.٩٣٠
اسفلت	٥٠.٢٥١	١٠٢.٠٠	٥.١٢٥.٦٠٢
المجموع	٣.٢٩٣.٩٠٢		٥١٩.٦٥١.٥٦٢

الجدول رقم (٣)

الاستهلاك النفطي السنوي			
النوع	تقدير الاستهلاك اليومي	تقدير الاستهلاك الشهري	تقدير الاستهلاك السنوي
غاز سائل	٣٥٠ طناً	٩٢٠٠ طن	١١٠٠٠٠ طن
	٣٥٠٠ قارورة	٩٢٠٠٠٠ قارورة	١١٠٠٠٠٠٠ قارورة
بنزين	٤٥٠٠ كيلوليتر	١٣٥٠٠٠ كيلوليتر	١٦٠٠٠٠٠ كيلوليتر
	٢٢٥٠٠٠ صفيحة	٦,٧٥٠,٠٠٠ صفيحة	٨٠٠٠٠٠٠٠ صفيحة
مازوت	١٧٠٠ كليوليتر	٥٠٠٠٠ كيلوليتر	٦٠٠٠٠٠٠ كيلوليتر
	٨٥٠٠٠ صفيحة	٢٥٠٠٠٠٠ صفيحة	٣٠٠٠٠٠٠٠ صفيحة
كاز	٢٠٠ كيلوليتر	٦٠٠٠ كيلوليتر	٧٣٠٠٠ كيلوليتر
	١٠٠٠٠ صفيحة ،	٣٠٠٠٠٠ صفيحة	٣,٦٥٠,٠٠٠ صفيحة
فيول اويل	-	ـ للكهرباء ←	١١٠٠٠٠٠ كيلوليتر
		للسوق ←	٥٠٠٠٠٠ كيلوليتر

الجدول رقم (٤)

الإنتاج اليومي التقريبي لمصفاتي الزهراني وطرابلس بالمقارنة مع الاستهلاك المحلي التقريبي					
النوع	الزهراني (كيوليتر)	طرابلس (كيلوليتر)	مجموع الإنتاج	الاستهلاك المحلي	النسبة المئوية
الغاز السائل	٣١ (طن متري)	١١٨ (طن متري)	١٤٩ (طن متري)	٢٧٤ (طن متري)	٪٥٤,٣٨
بنزين	٥٠٤	١٤٥٦	١٩٦٠	٤٠٥١	٪٤٨,٣٨
كاز	٣٩٣	٣٠٠	٦٩٣	١٠٥	-
مازوت	٣٩٤	٣٤٠	٧٣٤	١٦٥٣	٪٤٤,٤٠
فيول اويل	١٢٣٨	١٤٣٢	٢٦٧٠	٤٣١٤	٪٦١,٨٩

المصدر: دراسة لمدير عام مصفاة الزهراني السابق المهندس غالب علي احمد...

الجدول رقم (٥)

النوع	بنزين ل.ل.	مازوت ل.ل.	كاز ل.ل.	فيول أويل ل.ل.	غاز سائل ل.ل.	اسفلت ل.ل.	المجموع
ثمن البضاعة c.i.f	٤٠٨.٠٧٩.٨٢٣.٥٦٧	١٩٦.٩١٢.١٠٤.٩٠٩	٤١.٦٥٥.٠٠٧.٠٤٣	١٦٠.٤٣٧.١٧٢.٥٧١	٦٩.١٥٣.٦٠١.٧٩٠	٨.٩٢٥.٢٦٢.٠١٩	٨٨٥.١٦٢.٩٧١.٨٩٩
الربح ٦.٥٠٪	٢٦.٧٣٧.٧٣٠.٥٢٨	١٢.٩٢٨.٤٠٦.١٢٣	٢.٧٦٤.٣٨٨.٥٦٨	١.٧٠٥.٢٢١.١٤١	٥.٩٩٦.٧٩٢.٢٥٤	٥٨٠.١٤١.٨٠٥	٥٠.٧١٢.٦٨٠.٤١٩
الرسم المالي	٨٧.٢٧٤.٥٨٧.٢٠٧	٢٢.٢٦١.٢٧٢.٦٤٩	٥.٢١٠.٦٢٢.٥٧٥	٨.٢٦٦.٥٣٦.٠٩٦	- -		١٢٣.٠١٣.٠١٨.٥٢٧
جمرك	٨٠.٣٣٨.٤٥٠.٠٠٠	- -	١.٣٢٢.٤٧٠.٤٨٢	- -	١.٣٢٤.٣٦٤.٠٩١		٨٢.٩٨٥.٢٨٤.٥٧٣
مرفأ	٦.٦٩٠.٩٠٥.٨٠١	٣.٥١٥.٠٤٩.٨٠٩	٧٤٣.٥٧٥.٣٥٣	٢.٨٦٣.٩٣٩.٣٣١	١.٠٠٦.٥١٦.٧٠٩		١٤.٨١٩.٩٨٧.٠٠٣
التوزيع	٥.٦٨٧.٩٦٢.٢٦٠	١.٣٨٦.٩٦١.٧٦٠	١٤٤.٢٩٧.٤٠٠	٣٥.٤١٩.٤٠٠	٢.٢١٦.٧٤٩.٠٠٠		٩.٤٧١.٣٨٩.٨٢٠
النقل	١٠.٦٠٤.٦٧٥.٤٠٠	٥.١٤٢.٦٦٧.٢٠٠	١.٠٠٢.٤٨٧.٢٠٠	٧.٢٠٦.٧٤٥	٤.٤٣٣.٤٩٨		٢٨.٣٩٠.٠٧٢.٨٠٠
عمولة صاحب المحطة	٦٣.٩٤٩.٨٠٢.٥٧٦	١١.٦٨٧.٨٨٠.٠٠٠	- -	- -	٣.٩١١.٩١٠.٠٠٠		٧٩.٥٤٩.٥٩٢.٥٧٦
المجموع العام	٦٨٩.٣٦٣.٩٣٧.٣٣٩	٢٥٣.٨٣٤.٣٤٢.٤٥٠	٥٢.٨٤٢.٨٤٨.٦٢١	١٧٣.٣١٥.٤٩٥.٢٨٤	٨٣.٦١٤.٣٦٧.٣٤٢	٩.٥٠٥.٤٠٣.٨٢٤	١.٢٧٤.١٠٤.٩٩٧.٦١٦

ملاحظة: الربح للكميات المباعة للسوق

الجدول رقم (٦)

تقدير الضرائب والرسوم المستوفاة عن المواد البترولية خلال العام ١٩٩٣

البنزين		مازوت		فيول اويل		كاز		غاز سائل			
الرسوم		المبلغ ل.ل.	الرسوم		المبلغ ل.ل.		الرسوم		المبلغ ل.ل.	الرسوم	المبلغ ل.ل.
رسم مالي ١٨٪	٨٧.٢٧٤.٥٨٧.٢٠٧	رسم مالي ٩٪	٢٢.٢٦١.٢٧٢.٤٦٩			رسم مالي ٤٪	٨.٢٦٦.٥٣٦.٠٩٦	رسم مالي ٩٪	٥.٢١٠.٦٢٢.٥٧٥	رسم مالي	- -
جمرك	٨٠.٣٣٨.٤٥٠.٠٠٠	جمرك	- -			جمرك	- -	جمرك ٨٪	١.٣٢٢.٤٧٠.٤٨٢	جمرك ٥٪	١.٣٢٤.٣٦٤.٠٩١
مرفأ ٣.٨٠٪	٦.٦٩٠.٩٠٥.٨٠١	مرفأ ٣.٨٠٪	٣.٥١٥.٠٤٩.٨٠٩	مرفأ ٣.٨٠٪	٢.٨٦٣.٩٣٩.٣٣١	مرفأ ٣.٨٠٪	٧٤٣.٥٧٥.٣٥٣	مرفأ ٣.٨٠٪	١.٠٠٦.٥١٦.٧٠٩		
المجموع	١٧٤.٣٠٣.٩٤٣.٠٠٨		٢٥.٧٧٦.٣٢٢.٤٥٨		١١.١٣٠.٤٧٥.٤٢٧		٧.٢٧٦.٦٦٨.٤١٠		٢.٣٣٠.٨٨٠.٨٠٠		

الجدول رقم (٨)

الطاقة التخزينية في منشآت النفط في الزهراني

	المصب		المصفاة		
النوع	العدد	السعة الاجمالية الطن المتري	النوع	العدد	السعة الاجمالية الطن المتري
نفط خام	٧	١٨٦.٥٨٦	نفط خام	--	--
غاز سائل	--	--	غاز سائل	١٦٥	١٣٤٧
بنزين	٣	٥٠.٠٠٠	بنزين	٤	٧.١٣٩
كاز	--	--	كاز	٣	٢١٩٣
مازوت	٣	٤٣.٠٠٠	مازوت	١	٢.٩٣٩
فيول اويل	١٠	٢٠٣.٠٠٠	فيول اويل	١	١٣,٥١٥
اسفلت	--	--	اسفلت	--	--
اوساخ	٣	١٨٠٤	منتجات	١٤	٣.١٩٧
ورواسب			نصف مكررة		
المجموع	٢٦	٤٨٤٣٩٠	خزانات	٧	٨٣٥
			لاستعمالات متفرقة		
			المجموع	٤٦	٣١١٦٥

* منها ٩ خزانات سعتها ١٢٥٠ طناً مكملة التجهيز

الجدول رقم (٩)

جدول تركيب الأسعار للمشتقات النفطية

	بنزين دولار/طن	مازوت دولار/طن
السعر		
نقل	٥,٥٠	٥,٥٠
تأمين ٠,٢٠٪ (السعر + نقل × ٠,٢٠٪)		
غرامة	٢,٥٠	٢,٥٠
٣,٥٠٪ (السعر × ٨٠٠ × ٣,٥٠٪ ÷ سعر الدولار الحالي)		
اسكلة	٠,١١	٠,١١
بنك ١,٥٠٪ (السعر + نقل + تأمين × ١,٥٠٪)		
مراقبة	٠,٣٥	٠,٣٥
تخزين	٣,٠٠	٣,٠٠
نقص ٠,٥٠٪ (السعر + نقل + تأمين + ٠,٥٠٪)		-
تبخر ٠,٢٥٪ (كل المصارفات ما عدا النقص × ٠,٢٥٪)		
أرباح ٦,٥٠٪ (على كل المصارفات)		

* على أساس هذا الجدول تم تركيب أسعار المشتقات النفطية.

الجدول رقم (١٠)

الطاقة التخزينية لدى الشركات بين القائمة والملغاة بالتدابير

اسم الشركة	طاقة التخزين القائمة		طاقة التخزين الملغاة		طاقة التخزين الباقية	
	عدد الخزانات	الكمية (كيلوليتر)	عدد الخزانات	الكمية (كيلوليتر)	عدد الخزانات	الكمية (كيلوليتر)
نورغاز	غاز ١٦	٣٢٢٤	٣	٤٥٠	١٣	٢٨٧٤
العربية للنفط	٣	١٠٤٩١	-	-	٣	١٠٤٩١
فالكون	٣	٣٠٦١٠	-	-	٣	٣٠٦١٠
جفكو	٣	١٨٠٠٠	-	-	٣	١٨٠٠٠
المتحدة للغاز	غاز ٢	١٢٠٠	٢	١٢٠٠	-	-
عيسى للبترول	٨	١٠٣٦٩	٥	٥٩٣٧	٣	٤٤٣٢
بترول غاز	٦	١٧٢٦٢	٢	٣٣٠٤	٤	١٣٩٥٨
يونيفرسال غاز	غاز ٧	٢٦٠٠	٧	٢٦٠٠	-	-
	٦	١٠٦١٩	٦	١٠٦١٩	-	-
ليكويغاز	غاز ١٣	٣٨٠٠	٨	٤١٠	٥	٣٣٩٠
	غاز ٧	٧٧٨٠	٢	١٧٢	٥	٧٦٠٨
غاز الشرق	١٢	٤٥٤٤	١	٧٣٢	١١	٣٨١٢
أم.بي.سي.	غاز ١٢	١١٣٩٩	٥	٥٥٠	٧	١٠٨٤٩
جيركو	١٢	٢٧٤١٠	٢	٣٨٨٥	١٠	٢٣٥٢٥
توتال	٤	٢١٢١٣	٢	٨٣٣٢	٢	١٢٨٨١
وردية	٦	٤٨٧٠٠	-	-	٦	٤٨٧٠٠
يونيتر مينلز	٦	٤٦٦٤٠	٢	٨٧٤٥	٤	٣٧٨٩٥
مدكو	١٨	٦٩٤٧٢	-	-	١٨	٦٩٤٧٢
	١٣	٥٣٠٩٠	٢	٤٢٥٠	١١	٤٨٨٤٠
كورال	غاز ١٥	٢٥٨٣	-	-	١٥	٢٥٨٣
يونيغاز	٦	٣٧٣٦٤	-	-	٦	٣٧٣٦٤
كوجيكو	غاز ١٠	١١٧٤	٥	٥٨٣	٥	٥٩١
	غاز ١	١٠٠٥	-	-	١	١٠٠٥
الطاقة	١٢	٥٣١٣٥	-	-	١٢	٥٣١٣٥
	غاز ١	٤٩٤٠	-	-	١	٤٩٤٠
صيداكو	٣	١٤٤٣١	-	-	٣	١٤٤٣١
	غاز ٤	١٤٣١	-	-	٤	١٤٣١
المجموع	غاز ٨٨	٤١٢٣٦	٣٢	٥٩٦٥	٥٦	٣٥٢٧١
	محروقات ١٢١	٤٧٣٣٥٠	٢٢	٤٥٨٠٤	٩٩	٤٢٧٥٤٦
المجموع العام	٢٠٩	٥١٤٥٨٦	٥٤	٥١٧٦٩	١٥٥	٤٦٢٨١٧

إنتاج المحروقات

PRODUCTION DES CARBURANTS

الجدول رقم (١١)

PRODUITS PETROLIERS (tns)	Raffinerie de Zahrani مصفاة الزهراني		Raffinerie de Tripoli مصفاة طرابلس					أنواع المشتقات بالطن
	1989	1988	1992	1991	1990	1989	1988	
PETROLE BRUT RAFFINE :	241,575.70	315,180.70	517,798.40	609,476.20	48,857.60	237,531.10	357,964.50	النفط الخام المكرر :
LA PRODUCTION								الإنتاج
Prémium	44,291.80	71,756.80	118,558.30	126,313.00	11,697.30	57,537.70	87,571.80	بنزين
Kérosène	12,658.30	17,142.10	6,178.50	7,163.30	388.30	2,316.70	3,425.70	كاز منزلي
GasOil	22,835.70	47,675.50	130,213.10	152,950.00	1,167.90	59,817.80	94,683.60	غاز أويل
FuelOil	130,427.70	140,947.60	227,628.90	289,266.20	22,541.10	111,685.70	128,786.70	فيول أويل
Gaz Propane et Butane	2,513.70	4,988.10	2,822.00	4,720.60	509.40	3,050.20	3,580.50	غاز سائل
Produits Non-Raffinés	0.00	0.00	0.00	29,062.90	2,049.50	3,123.00	39,916.10	منتجات غير منتهية الصنع
Total de la Production	241,575.70	315,180.70	517,798.40	609,476.20	48,857.60	237,531.10	357,964.50	مجموع الإنتاج
Consomation de la Raffinerie	28,848.30	32,670.525	32,397.40	29,062.90	19,215.40	40,076.30	45,033.50	إستهلاك المصفاة
Production Nette	212,727.40	282,510.20	485,401.00	580,413.30	29,642.20	197,454.80	312,931.00	الإنتاج الصافي

* المصدر : المديرية العامة للنفط

الجدول رقم (١٢)

PRODUITS PETROLIERS IMPORTES EN 1992

Volume : Tonne Metrique

المشتقات النفطية المستوردة في العام ١٩٩٢

الكمية : طن متري

Mois	Butane	Essence	Mazout	J-Kérosène	Fuel-Oil	Asphalte	Kérosène	الشهر
	غاز منزلي	بنزين	مازوت	كاز طيران	فيول أويل	أسفلت	كاز منزلي	
Janvier	21,560	75,818	39,851	10,968	22,765	5,205	0	كانون الثاني
Février	5,897	85,180	23,306	3,842	0	0	0	شباط
Mars	21,807	9,002	51,293	5,710	0	0	0	آذار
Avril	5,055	122,158	943	11,725	0	3,841	0	نيسان
Mai	6,424	70,286	0	3,035	0	1,475	0	أيار
Juin	9,784	88,257	2,466	7,972	4,652	0	0	حزيران
Juillet	9,518	94,721	35,881	20,034	0	3,208	0	تموز
Aout	4,855	52,654	36,038	9,753	0	1,494	3,986	آب
Septembre	13,248	77,228	8,697	9,437	0	0	0	أيلول
Octobre	10,153	76,508	35,825	9,968	19,799	3,990	0	تشرين الأول
Novembre	7,495	121,600	31,969	9,936	2,998	3,036	0	تشرين الثاني
Décembre	10,819	79,419	76,525	4,566	0	0	0	كانون الأول
Total	126,615	952,831	341,783	106,946	50,214	22,249	3,986	المجموع

Cout Moyen des Produits Pétroliers Importés à la Raffinerie de Tripoli

لسعر شحنات النفط الخام إلى مصفاة طرابلس خلال سنة ١٩٩٢

Date d' Importation	سعر البرميل C.I.F US $		سعر البرميل Cost US $	تاريخ الشحنة
07\01\1992	18.705		17.965	07\01\1992
22\01\1992	18768		18.0325	22\01\1992
12\02\1992	18.156		17.03655	12\02\1992
06\03\1992	17.8043		17.01675	06\03\1992
21\03\1992	18.238		17.4305	21\03\1992
06\04\1992	19.2158		18.4225	06\04\1992
23\04\1992	19.8038		19.0105	23\04\1992
30\06\1992	21.1334		20.7668	30\06\1992
03\07\1992	19.5899		19.2233	03\07\1992
23\07\1992	20.472		20.0375	23\07\1992
Cout Moyen	19.188		18.494	المعدل الوسطي

١ ـ مساعدة لبنان غدت في اطار اقليمي وسقفها بمفرده هو ١٢٠ مليون دولار مع صعوبات جمة :

اعلن مستشار المدير التنفيذي في المصرف الدولي ان هناك مشاريع اقليمية على المستوى الاقتصادي تشمل لبنان وسوريه والاردن وقد بوشر بدراستها، وتنفيذها ينتظر القرار السياسي .

نفهم من ذلك ان الهلال الخصيب الذي لم يتحقق سياسيا سابقا يفترض ان يتحقق الان اقتصاديا ، حيث سيكون الاردن صلة الوصل الاقتصادي مع المثلث الفلسطيني ـ الاسرائيلي الاردني ، الذي يشكل المنطلق نحو الخليج العربي والشرق الاقصى الاسيوي .

بالطبع هذا الكلام (في الفقره الاولى) لجانب مستشار المدير التنفيذي للبنك الدولي هو مقرون بقوله بأن"المساعدات التي ستتوافر للبنان في حال حصول السلم في المنطقة ستكون كبيرة".

بمعنى اخر لا مساعدة قبل حصول السلم ولا ساعدات قبل التطبيع مع اسرائيل والدخول في الهلال الخصيب الاقتصادي الذي يشكل جزأ لا يتجزأ من السوق الشرق اوسطيه . فنصبح هنا في العلاقه الجدليه بين السياسه والاقتصاد تجاه اولوية السياسه على الاقتصاد . واذا ما حصل استلطاف اقتصادي للبنان فيعطي بعض الشيء على سبيل التشجيع للحل السلمي الذي سيوفر للبنان " المن والسلوى " الاقتصاديه في اطار السوق الاقليمية الجديده حيث كما هو معروف ستكون اسرائيل المركز والعرب الاطراف .

اما قول مستشار المدير التنفيذي بأن دعوة الدول المانحه لمساعدة لبنان بالقروض الميسره ستوجه في العام ١٩٩٤ والاجماع سيكون في العام الحالي ايضا ، فما هو الا من باب تغذية الامل لدى لبنان وتشجيعه على المضي قدما في الطريق السياسي السلمي ليتسنى له قطف ثمار العون الاقتصادي . لكن هذا العون الاقتصادي هو مشروط مصرفيا وتجاريا وذو سقف محدد (١٢٠ مليون دولار في السنه وبصعوبات) اذ يقول مستشار المدير التنفيذي الدكتور عز الدين شمس الدين وهو من اصل لبناني " المصرف الدولي مهتم جدا بأعمار لبنان لكن ، كما هو معروف ، ان المصرف الدولي لا يعطي مالا " مقابل لا شيء . ففائدة القروض شبه تجاريه في حدود ٧,٥% زائد ٠,٥% وتتغير الفوائد كل ٦ أشهر ". ويضيف ان قرض الـ ١٧٥ مليون دولار من المصرف الدولي للبنان بحاجه الى متابعة مستمره .كما يطرح سقف مساعدة لبنان السنويه التي تصل الى ١٢٠ مليون دولار سنويا كما اسلفنا والى وجود ممولين ارخص منوها بالعجز الذي تحسن انما لا يزال قائما في موازنة الدولة اللبنانية ومن المتوجب ان ينقص اكثر .

اما كلام هذا المسؤول في المصرف الدولي عن الاستخصاص فيتلخص في نظام الBOT حيث يجب على الدوله ان تبقى يقظه بشكل يراقب القطاع الخاص كونه يهدف الربح على الدوام .بالطبع هذا شيء نوافقه عليه كما نوافقه على الاهتمام والمساعده على اقامة السوق المالية والبورصة في لبنان .

ويختتم مستشار المدير التنفيذي للمصرف الدولي بالتركيز على مشاريع مختلفه ، (طرق ، موانىء ، الخ ...)للمنطقه : لبنان، سوريا الاردن ، ومن المؤكد سيستفيد منها لبنان لكن المقرر هنا المصرف الدولي . انما كما اسلفنا فهي تنتظر القرار السياسي السلم العربي للجميع مع اسرائيل .

٢ ـ اتفاق " الغات " الجديد لا يقل عن حرب عالميه ثالثه بالنسبة للعالم الثالث :

بعد جدل بين الاغنياء الاقوياء : الثلاثه الكبار ـ اميركا واوروبا الغربيه واليابان ، دام سبع سنوات اتفقوا على تعديل اتفاق " الغات " بما يحرر التجاره العالميه ويضع تعرفات جمركيه هي لصالح هذا المثلث العالمي ، والذي بعمله هذا يتمكن من التحكم ببلدان وشعوب العالم الثالث الذين غدوا هذه المره عن حق في بيت الطاعة يزرعون ما يؤمرون بزرعه ويصنعون ما يؤمرون بتصنيعه ويتاجرون بما يؤمرون بالمتاجره به . وكل ذلك في اطار قسمة العمل الدوليه التي تعمل لصالح بلدان الدول المتقدمه الغنيه (المثلث العالمي المتطور) على حساب بلدان الدول الفقيره الجائعه في باقي بلدان العالم: العالم الثالث .

لكن هل كان بمقدور اوروبا النهوض اقتصاديا بعد الحرب العالميه الثانيه لولا الحصول على البترول الرخيص والدعم للصناعه، وبالنسبة لليابان محاكاة التكنولوجيا لدى الآخرين واعادة بيع منتجاتها لهم بأسعار رخيصه .

فماذا يبقى كوريا الجنوبيه وتايوان وسنغافوره وباقي " النمور الاسيويه"وكل هؤلاء لم تتحقق انطلاقتهم الا من خلال القيود الصارمه على الواردات والدعم المفتوح المباشر للصادرات والاجراءات الفعاله من الحمايه والابتعاد الكامل عن الرأسماليه الطليقه والتجاره الحره التي تبشر لها الولايات المتحده اليوم لانها في مصلحتها . ولنتذكر بهذ المقام انكلترا في القرن التاسع عشر ودعوتها لحرية التجاره لانها كانت المتقدمه بصناعتها على بقية بلدان العالم وحتى الولايات المتحده ورغما عن دعوتها " الغاتيه " لحرية التجاره العالميه فهي تدعم مباشره عددا من صناعاتها الرئيسيه : الصلب والاسلحه والسكر والعسل الابيض ، كونها تعتبرها سلعا تتعلق بامنها القومي حسبما ترى ومع ذلك فهي تريد من الغير عدم الاخذ بما تأخذ به هي .

كما ان اميركا نفسها دعت في اواخر القرن الثامن عشر (١٧٩١) الى حماية صناعاتها الناشئه من المنافسه الاوروبيه ولنكولن نفسه محرر العبيد قال بهذا الصدد حماية للانتاج الاميركي: " انني لا اعرف الكثير عن التعرفه لكنني اعرف هذا القدر: فحينما يشتري الاميركي سلعه مصنوعه في الخارج فأنه يحصل على السلعه بينما يحصل المنتج الاجنبي على ثمنها نقودا، اما حينما يشتري المواطن الاميركي سلعه مصنوعه في اميركا فأنه في هذه الحاله يحصل على السلعه لنفسه بينما يحصل مواطن اميركي اخر على ثمنها نقودا" .

الواقع ان الموقعين من ١١٧ دوله على هذه الاتفاقيه ١٠ منهم لاعبون حقيقيون وثلاثه او اربعه حاكمون فعليون يمطرون العالم بالمواعظ لفوائد التجاره الحره ، التي هي فوائدهم في واقع الحال ، فوائد الاغنياء .

اما الفقراء فما عليهم الا الطاعه والانصياع لبوار زرعهم وضرعهم وصناعتهم وحتى حرفهم: فالشمال سيتكفل لهم بتأمين كل شيء وما عليه سوى الاستمرار بمده بما يريد من مواد خام في اطار قسمة العمل الدوليه؛ كيما يبقوا على قيد الحياة . وهذه المره فالعناوين جديده وبراقه: " حرية التجاره " ، و"عالم منفتح بلا قيود " و " البقاء للأصلح والاكفأ ..." نشعر هنا بعودة الى الغابه بهذه العباره الاخيره .

هذا هو النظام العالمي الجديد الذي انتظره الجميع في السياسه فدخل اليهم من باب التجاره ، من باب " الغات " . فلنتذكر المقوله المعروفه لمن يفكر:" السياسه والاقتصاد طرفا قطعة النقود الواحده".

قلنا سابقا ان انكلترا حكمت العالم في القرن التاسع عشر بتفوقها الصناعي . فقد انشأت على اثر انتصارها على نابليون نظاما عالميا مفصلا على قياسها ، فقد تترجمت القوه الاقتصاديه والصناعيه الى قوه عسكريه فأنتصرت ومن ثم الى اقتصاديه وتجاريه متفوقه متحكمه في عالم ذاك الزمان وحتى في مستعمراتها في اميركا آنذاك فارضه عليها ما تنتج ولا تنتج من احذيه وثياب وما تصدر ولا تصدر عبر الاطلسي .

والان في سنة ١٩٩٤ هناك كلام اقوى وافعل من البوارج المسلحه هو كلام " الجنتلمان المهذب " صندوق النقد الدولي " الذي ما دخل بلدا الا قلبه رأسا على عقب لصالح المسيطرين عليه وهي تتلخص في فتح الاسواق وافراغ الجيوب الممتلئه ...وشطب الاحلام ...والغاء التفكير بمحاكاة اليابان او سنغافوره او احدى النمور الاسيويه من قبل اي من بلدان العالم الثالث . ان النظام العالمي الجديد يريدنا ان ننفذ اوامر "الغات" "الحره " من اجل الحريه التي تتجسد بفتح الاسواق عبر تخفيض الرسوم الجمركيه على كل الواردات من الخارج ارضاء للاقوياء ومقابل ذلك مضاعفة اسعار الخدمات (الطاقه، الماء، الكهرباء ...) ومنتجات الصناعه الوطنية تمهيدا لدفنها .

٣ — في الاحصاء مجددا :

هل يجوز ان يتطور العمل الاحصائي لدى مصرف لبنان وغرفة التجاره والصناعه في بيروت وغيرهما من المؤسسات العامه والخاصه فتتمكن من القيام بالدراسات الاقتصاديه ، هذا في حين ان الشلل يقعد الاحصاء المركزي كونه لا يزال بحاجه الى مركز.هذا مع العلم ان لديه في ملاكه ٢٥٦ موظفا لديه منهم ٤٧ الى ٢٣ يقبضون و لا يعملون .

هذا كما ان لدى روبير كساريان مدير مديرية الاحصاء المركزي موازنه جاهزه للعام ١٩٩٤ وكذلك خطة لتفعيل الاحصاء المركزي مع تكاليفها (انظر الجدولين رقم — ١ — و — ٢ — في اخر الدراسه) مع برنامج عمل لاعادة اصدار النشرات السنويه والفصليه والشهريه كما في السابق قبل الحرب الاهليه . وهو لا يهدد بالاستقاله بل جاد بطرحها سيما وانها في جراره . فهو رجل علم وعالم في الاحصاء و لا يريد سوى خدمه مجتمعه بهذا العلم الذي لا مندوحة عنه اليوم بشكل خاص في مرحلة اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي ...ونضيف الاجتماعي استجابة لتقارير متعدده من خبراء ومؤسسات بهذا الموضوع وكذلك لمؤسسات هيئة الامم .

٤ — هل يجوز انتصار المتاجرين برغيف الشعب على المفعول الرجعي لضريبة الدخل ؟!

رفض اصحاب الافران دفع ضريبة الدخل على ارباحهم بمفعول رجعي ، وهددوا بالاضراب واقفال الافران . بدلا من الوقوف بحزم في وجههم، بواسطة التهديد بوضع اليد على الافران وتشغيلها بواسطة الجيش كما حدث سابقا فانصاعوا ، نرى الحكومه تنصاع لرفضهم وتعفيهم من الضريبه .

هل يجوز ان يكون هناك شتاء وصيف على سطوح ضريبة الدخل ، التي نرى فيها القناة الوحيده لتأمين البعد الاجتماعي في عمل الدولة . وذلك بأعادة توزيع الدخل عبر الموازنه بواسطة الضرائب المباشره ، سيما ضريبة الدخل على الارباح منها .

في كل البلدان المتقدمه ، حيث تسوس المجتمع الدوله العصريه المسلحه بأحدث انواع التكنولوجيا من اجل معرفة الارقام الاحصائيه وتحصيل الضريبه المتوجبه على افراد المجتمع لصالح كل افراد المجتمع ، هناك اهتمام فائق الاهميه بالناحيه الاجتماعيه . وهذا يتسم مع تطور مؤسسات هيئة الامم التي تولي اهتماما خاصا بالتنميه البشريه . وهذا غير ممكن من دون الاهتمام بالضرائب المباشره التي من المفترض ان لا يتساوى بها الجميع كما هو الحال بالنسبه للضرائب غير المباشره . والا ما العبره من الضرائب بشكل عام والمباشره منها بشكل خاص لعمل الدوله في حفظ الامن الداخلي والخارجي ؟ والامن

يكون حقيقة عبر تأمين البعد الاجتماعي ، الى جانب الاقتصادي الذي ينعكس في الاجتماعي اذا ما كان في اطار السياسه الضرائبيه الصحيحه السليمه ذات المضامين والابعاد الاجماعيه .وذلك على اعتبار ان الضمانات الاجتماعيه على مختلف مستوياتها الصحيه والتعليميه والتربويه والترفيهيه هي الضمان لاستبعاد الانفجارات الاجتماعيه . ولنتذكر ان كل الثورات بدأت بالحاجة الى الخبز الى الرغيف .

لذلك نرى ان على من كدسوا الثروات في هذه الحرب الاهليه العبثيه النعيمة ان يدفعوا المتوجب عليهم من مفعول رجعي لضريبة الدخل اسوة ببقية افراد المجتمع وحرصا على العداله وقيام الدولة العقلانية الديمقراطية العادلة والقادرة .

٥ - التنمية البشرية في لبنان :

انطلاقا من كون ثروة لبنان تكمن في انسانه فمن المفترض ان يكون للتنميه البشريه الاولويه في سلم اهتمامات المجتمع اللبناني بشقيه العام والخاص .

فهي ترمي في الدرجه الاولى الى تنمية الطاقات البشريه واستغلالها بطريقه مثمره . وهنا بالذات فهي توسع امكانيات الاختيار لدى افراد الشعب ، مما يؤدي الى زيادة الفرص المتاحه للحصول على العلم والعنايه الصحيه والعمل المنتج. كما تشمل الحريات الاقتصاديه والسياسيه . وقد كان رقمها القياسي - التنميه البشريه - ٠,٦٥١ حسب برنامج الامم المتحده لعام ١٩٩٢ .

فبالنسبه للتعليم في لبنان ووفقا لتقرير اعدته منظمة الاونسكو مع منظمات دوليه اخرى عن اوضاع التربيه فيه بناء لطلب الحكومه اللبنانيه ، فأن العشوائيه تتحكم بتنمية الموارد البشريه ، اذ ليس هناك من سياسه عليا متكامله للقطاع التربوي على جميع المستويات ، من الابتدائي حتى الجامعي ، مرورا بالثانوي ، ذي الاهميه الكبيرة للغاية في تنمية مواهب الطلاب وتوجيههم نحو التحصيل الجامعي المناسب لهم وللمجتمع ككل . كما يلاحظ فقدان التنسيق بين مختلف المستويات في القطاع التربوي .

بالاضافه الى ذلك فمستوى التعليم المهني والتقني غير ملائم على العموم وهناك كثرة من خريجي التعليم الجامعي غير المنظمه لتلبية سوق العمل ، بالاضافه الى كون تدريب المعلمين يتم من دون توجيه محدد الخ ... .

بالطبع لقد كان للحرب الاهليه آثارها السلبيه وحتى السيئة على الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه، بحيث ادت الى تحطيم البيئة الطبيعيه وكذلك البشريه واصبحنا امام نسبة عاليه من التضخم المالي والبطاله وهبوط المستوى التعليمي وتزايد الجريمة وتعاطي المخدرات. كل ذلك عقد بالطبع عملية التنميه البشريه على مختلف مستوياتها ونتج عنه انخفاض كبير في نوعية حياة الشعب اللبناني .

واذا ما حصرنا الموضوع في نطاق التربيه بالامكان ان نستخلص بعض العبر التاليه :

١ — الواقع ان التربيه ليست فقط حقا اساسيا من حقوق الانسان على المجتمع بل تشكل عنصرا اساسيا في التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ، على اعتبار انها ليست غايه بحد ذاتها . وبالتالي فالتخطيط التربوي الجيد ينعكس بشكل ايجابي في المردود الاقتصادي للبرامج الانمائيه للبلاد ، وهنا البلد المعني هو لبنان .

٢ — لقد ازدادات الهوة في المداخيل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في العالم الثالث . ووفقا لتقرير برنامج التنميه البشريه السنوي للامم المتحده يظهر انه في العام ١٩٦٠ كانت مداخيل اغنى ٢٠% من شعوب العالم اكبر بـ ٣٠ مره من تلك الخاصه الـ ٢٠% الاكثر فقرا . اما في سنة ١٩٩٠ فأن الاغنى اصبحوا ٦٠ مره اكثر غنى من الفقراء بينهم. ولاجل تضييق هذه الهوة والدخول في القرن الحادي والعشرين بطريقه اكثر مساواة مع البلدان المتقدمه ، فعلى البلدان الناميه ان توسع آفاق المعرفه لديها وان تعمل للسيطره على التكنولوجيا بحيث يزول اتكالها على المواد الاوليه والمساعدات .

٣ — التنميه البشريه ليست فقط تنمية الشعب بل هي التنميه من اجل الشعب ، بما في ذلك خلق الفرص الاقتصاديه له، وهي اخيرا بواسطة الشعب الذي يشارك في صنعها .
فتصوروا هذه الحلقه الدائريه التي تطرحها الامم في مفهومها الجديد للتنميه التي لم تعد فقط اقتصاديه ولا حتى اقتصاديه — اجتماعيه بل بشريه . فحبذا لو امكن ذلك ؟! .
لكن الا يحق للمرء ان يتسأل كيف يكون لهذه البلدان الناميه ذلك الامر وهي على ما هي عليه من وضع يفرض عليها ان تزداد فقرا في اطار النظام العالمي الجديد واتفاقية " الغات " ووجود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذين ما دخلا بلدا لترشيد اقتصاده الا افقراه . كما علينا ان نتذكر ماذا حصل ببلدان النفط بعد حرب الخليج الثانيه وكيف يعمل لاغراقها بالسلاح والعتاد وفرض الانتاج اللازم عليها من النفط.

وهذا يذكرنا كيف ان التاريخ يعيد نفسه ولو بأشكال جديده : من اسهم قناة السويس في مصر ايام الخديوي وشراء الانكليز لها الى شراء الولايات المتحده اليوم احتياطي النفط في الخليج وغيره .